

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٥٠

الأربعاء، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غاسانا . . . . . (رواندا)
الأعضاء:	أذربيجان . . . . . السيد موسيف
	الأرجنتين . . . . . السيدة بير سيفال
	أستراليا . . . . . السيد كوينلان
	الاتحاد الروسي . . . . . السيد تشوركين
	باكستان . . . . . السيد مسعود خان
	توغو . . . . . السيد مينون
	جمهورية كوريا . . . . . السيد كيم سوک
	الصين . . . . . السيد لي باودونغ
	غواتيمالا . . . . . السيد روسينتال
	فرنسا . . . . . السيد أرو
	لكسمبرغ . . . . . السيدة لوکاس
	المغرب . . . . . السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة رايس

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، أوكرانيا، أيسلندا، البحرين، البرازيل، بوتسوانا، تركيا، تونس، الجمهورية العربية السورية، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، سري لانكا، قطر، لبنان، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، النرويج، نيكاراغوا، الهند، اليابان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

واقترح، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم لفلسطين إلى المشاركة في هذه الجلسة وفقا للنظام الداخلي، وجرى على الممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمن العام للشؤون السياسية، للمشاركة في هذه الجلسة. وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أحمد فتح الله، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية، للمشاركة في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد عبد السلام ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، للمشاركة في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير - هارتينغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأعطى الكلمة للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): في الأسبوع الماضي، استمع المجلس لإحاطات إعلامية وصفت بتفاصيل مروعة المسأة الجارية في سوريا وما لها من عواقب إنسانية وخيمة في ظل انعدام الحل السياسي الذي يمكن أن يمهّد السبيل إلى بناء سوريا الجديدة وإرساء الديمقراطية فيها. إننا نعيش ظرفا تزداد فيه المخاطر وأوجه عدم الاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وينبغي التعجيل باتخاذ إجراء متنسق لمعالجة الحالة الإنسانية، داخل سوريا وخارجها. وإن لبنان والأردن في الواجهة، ويجب دعمهما دعما فعالا.

كما يجب اتخاذ إجراء بشأن المسألة الإسرائيلية - الفلسطينية. فالأمل الهش الذي أذكاه تجدد انخراط الولايات المتحدة يجب أن يُستدام ويُترجم إلى جهود جديّة من لدن الأطراف. والرغبة في إحلال السلام ينبغي دعمها بالتعجيل باتخاذ التدابير لعكس مسار الاتجاهات السلبية في الميدان، ومن أجل بناء الثقة.

إن الزيارة التي قام بها رئيس الولايات المتحدة أوباما إلى المنطقة في الشهر الماضي فتحت آفاقا هامة. والجولات اللاحقة التي أجراها وزير الخارجية كيري لمواصلة الحوار مع الأطراف وقادة المنطقة تدل على التزام جدي بالسعي إلى الخروج من حالة الجمود السياسي. ودعما لهذه الجهود الرامية إلى استئناف المحادثات الهادفة، التقى الأمين العام بالرئيس أوباما في ١١ نيسان/أبريل. واتفقا على أن هناك فرصة سانحة، على الأقل، لكي يستأنف الإسرائيليون والفلسطينيون المفاوضات. وأعاد الأمين العام تأكيد التزام الأمم المتحدة بتقديم الدعم،

في ٢٣ نيسان/أبريل، خلال اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الذي قرر إرسال بعثة للخبراء إلى المدينة القديمة بالقدس في منتصف أيار/مايو. واتفق الطرفان أيضا على تأجيل تنفيذ خمسة قرارات اتخذها المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. ويجسد هذا الاتفاق الكيفية التي يمكن أن يعود بها التعاون والحوار بالنفع على جميع الدول الأعضاء، وبمهدا السبيل أيضا لصون الاستقرار في الميدان.

إن السلامة المالية للسلطة الفلسطينية لا تزال عرضة للخطر، وسنواصل مناشدة المانحين زيادة دعمهم المالي. والميزانية التي أقرتها الحكومة الفلسطينية في ٢٨ آذار/مارس للسنة المالية ٢٠١٣ تجسد الانضباط المالي، لكنها تظهر استمرار وازدياد اعتماد السلطة الفلسطينية على المعونة الخارجية لتغطية نفقاتها في الأجل القصير. وجهود السلطة الفلسطينية لتوسيع وعائها الضريبي وزيادة معدل تحصيل الضرائب ستؤدي إلى ارتفاع صافي الإيرادات بنسبة ٢,٥ بليون دولار، وسيبلغ مجموع الإنفاق ١٨ بليون دولار، أكثر من نصفه مخصص للأجور، حتى بتنفيذ قرار تجميد التوظيف. ويشمل هذا الإنفاق ٣٥٠ مليون دولار للمشاريع الإنمائية، معظمها سيمول خارجيا ويُخصص للمجتمعات المحلية الريفية في المنطقة جيم. وستحتاج السلطة الفلسطينية للمساعدة الدولية بمقدرا ١,٤ بليون دولار لسد العجز. وقد توقع آخر اجتماع للجنة الاتصال المخصصة، في آذار/مارس، تفاقم الحالة الاقتصادية في العام الجاري، بمعدلات نمو أدنى مما كانت عليه في عام ٢٠١٢، وازدياد العجز المالي في الميزانية الجديدة إن استمرت المعونة الخارجية في الانخفاض.

وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة كبيرة في الخسائر البشرية في صفوف الفلسطينيين، ويعود ذلك أساسا إلى اندلاع مواجهات جديدة مع قوات الأمن الإسرائيلية خلال مظاهرات الفلسطينيين التي ازدادت عنفا. وبمناسبة يوم الأسير الفلسطيني، في

بما في ذلك من خلال المجموعة الرباعية، إلى مبادرة جوهرية بأفق سياسي واضح المعالم بغية تحقيق حل الدولتين. وأكد على الطابع الملح لضرورة إحراز التقدم صوب إحلال السلام. وعلى هامش اجتماع مجموعة البلدان الثمانية الذي عُقد في ١٠ نيسان/أبريل، حدد الوزراء التزامهم بإحلال السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط. كما اتفقوا على ضرورة بذل جهد رئيسي على الصعيد الدولي، بإشراك الأطراف الإقليمية والمجموعة الرباعية للدفع بعملية السلام قدما. وقد حان الوقت لكي يعمل المجتمع الدولي بصورة منسقة وبدون تأخير. وخلال مؤتمر القمة الذي عُقد مؤخرا في الدوحة، أعرب القادة العرب مجددا عن نيتهم إرسال وفد وزاري إلى واشنطن العاصمة، في ٢٨ نيسان/أبريل، لمناقشة عملية السلام. وبطبيعة الحال، فإن الكثير من الأمور ترهقن بما إذا كانت الأطراف ستبدي الإرادة السياسية وتمارس الريادة الجريئة اللازمة لإيجاد الظروف المواتية لاستئناف العملية السياسية، على الرغم من الخلافات الكبيرة فيما بينها، واحتمال هيمنة الأحداث في الميدان على الجهود الجديدة لتنشيط الحوار. وفي تطور ملحوظ، قبل الرئيس عباس في ١٣ نيسان/أبريل استقالة رئيس الوزراء فياض. ويُتوقع أن يستمر رئيس الوزراء في الاضطلاع بمهامه لتصريف الأعمال حتى يتم الإعلان عن تعيين رئيس وزراء جديد. وتقر الأمم المتحدة بأن رئيس الوزراء فياض اضطر لمواجهة ظروف ظلت تقيد نجاح خطة بناء الدولة التي كان يتولى زمامها إلى جانب الرئيس عباس، والمعرضة الآن لخطر شديد، في غياب أفق سياسي موثوق. وما زلنا ملتزمين بالعمل مع شركائنا الفلسطينيين، تحت قيادة الرئيس عباس، صوب بناء الدولة وتحقيق التنمية، ومن أجل تحقيق حل الدولتين الذي طال انتظاره، عن طريق المفاوضات. ومما يثلج الصدر التطور المتعلق بتوصل إسرائيل وفلسطين، بتيسير من العديد من الأطراف، إلى اتفاق هام

ونؤكد مجددا أنه يجب أن تظل المظاهرات غير عنيفة. كما نحث قوات الأمن الإسرائيلية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وكفالة حق الفلسطينيين في التظاهر بحرية وبصورة سلمية.

وعموما، ظلت عمليات التوغل التي تقوم بها قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة في نفس المستوى تقريبا - ما مجموعه ٣٠٣ عملية مقارنة بـ ١٨٦ عملية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ولكن مستويات العنف تضاعفت تقريبا، حيث أسفرت العمليات الأمنية الإسرائيلية عن مقتل اثنين من المراهقين الفلسطينيين وإصابة ٧٢٤ شخصا، بمن فيهم ٣٥٢ طفلا وست نساء. وتم إلقاء القبض على ما مجموعه ٣٥٤ فلسطينيا، بمن فيهم عدد من قادة حركتي حماس والجهاد الإسلامي. كما أفادت التقارير بإصابة خمسة وثلاثين جنديا إسرائيليا من قبل متظاهرين في المواجهات التي وقعت في خلال الفترة.

كما استمرت المصادمات بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين. وأصيب ما مجموعه ١٣ فلسطينيا، من بينهم ستة أطفال، من قبل المستوطنين، وقُلع أكثر من ٦٠٠ شجرة تعود للفلسطينيين. في ٧ نيسان/أبريل، أفادت التقارير بأن مستوطنين إسرائيليين قاموا بكتابة شعارات عنصرية مستخدمين الدهان بالرشاش على جدران مسجدين في قرية بالقرب من بيت لحم. وفي حالتين، اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية ما مجموعه ستة مستوطنين، من بينهم جندي عامل، يشتبه في ضلوعهم في ما يسمى الأنشطة الانتقامية. وأسفرت الهجمات الفلسطينية على المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة عن وقوع عشر إصابات، بمن فيهم طفل وامرأة، وإلحاق أضرار كبيرة بالمركبات الإسرائيلية نتيجة لرمي الحجارة.

وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمرار عملية هدم المنازل وما يتعلق بها من حالات التشريد في المنطقة جيم والقدس الشرقية. بالمقارنة مع المتوسط الشهري البالغ ٥٠

١٧ نيسان/أبريل، دخل نحو ٣٠٠٠ من الأسرى في إضراب عن الطعام خلال ذلك اليوم، ونُظمت المظاهرات في المدن الرئيسية بالضفة الغربية، مما أسفر عن إصابة ١١ فلسطينيا بالرصاص المغلف بالمطاط الذي أطلقته قوات الأمن الإسرائيلية. وقد أجمت مسألة الأسرى الفلسطينيين الكثير من الاضطرابات، لا سيما في أعقاب وفاة ميسرة أبو حمدي بعد مرض عضال في السجن، في ٢ نيسان/أبريل، وخلال المواجهات التي أعقبت ذلك، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية شابين فلسطينيين وأصبت اثنين آخرين بجراح، باستخدام الذخيرة الحية، في نقطة تفتيش قرب طولكرم بعدما قاما، حسبما زعم، بإلقاء قنابل مولوتوف على نقطة التفتيش. والقضية قيد التحقيق من لدن قوات الدفاع الإسرائيلية، ونحن نتطلع إلى الإعلان عن نتائجه في الوقت المناسب.

ونرحب بالقرار المتعلق بقضية سامر العيساوي، الذي قيل إنه علق إضرابه عن الطعام في أعقاب صدور قرار من المحكمة في ٢٣ نيسان/أبريل ينص على إطلاق سراحه ليعود إلى بيته في القدس بعد أن يقضي ثمانية أشهر أخرى في السجن. ولا نزال ندعو إلى تسوية هذه القضية بصورة سريعة استنادا إلى دوافع إنسانية. وما زالت الأمم المتحدة تتابع هذه المسألة عن كثب في الميدان، وقد حث الأمين العام على التوصل إلى حل بدون تأخير بغية إنهاء محنة الأسرى والحفاظ على الهدوء. ولا بد أن نذكر بأن مسائل أساسية أخرى ترد في اتفاق أيار/مايو ٢٠١٢ ما زالت بدون حل. كما نُظمت مظاهرات حاشدة في جميع أرجاء الضفة الغربية بمناسبة يوم الأرض في ٣٠ آذار/مارس، غير أن العنف تم احتواؤه نسبيا مقارنة بالسنوات السابقة. وجُرح نحو ٢٢ فلسطينيا وأربعة جنود إسرائيليين في ذلك اليوم. وما زالت الاحتجاجات مستمرة ضد الحاجز، الذي ينحرف عن مسار الخط الأخضر في انتهاك لفتوى محكمة العدل الدولية.

إسرائيلية، مما أدى إلى حدوث أضرار مادية بالمركببات لكن دون وقوع إصابات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. شنت إسرائيل أربع غارات جوية على قطاع غزة. وكان قد أصيب بنيران الإسرائيليين اثنان من المدنيين الفلسطينيين في ٥ و ١٦ نيسان/أبريل عند اقترابهما من السياج الحدودي. وردا على إطلاق الصواريخ، أغلقت إسرائيل مرة أخرى معبر كرم سالم في الفترة من ٨ إلى ١١ نيسان/أبريل. ومنذ ٢٦ شباط/فبراير، أغلق المعبر ٢٩ يوما خلال ٥٦ يوما، وهو الممر الوحيد للسلع من إسرائيل إلى غزة. وتم تقليص الحد المسموح به للصيد قبالة الساحل من ٦ إلى ٣ أميال بحرية منذ ٢١ آذار/مارس، وهذا أقل بكثير من الحد البالغ ٢٠ ميلا الذي اتفق عليه الإسرائيليون والفلسطينيون في الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي لا يزال ساريا وينبغي احترامه. وتم زيادة القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين في معبر إريترز واقتصرت على تصاريح خاصة للحالات الإنسانية لفترات متعددة منذ ٢٦ شباط/فبراير.

وفي تطور آخر، أطلقت صواريخ من طراز غراد من شبه جزيرة سيناء بمصر في ١٧ نيسان/أبريل، وانفجرت في مناطق مفتوحة من المنتجع الإسرائيلي إيلات الواقع على البحر الأحمر ولم تتسبب في أي إصابات أو أضرار. وكان هذا الهجوم بالصواريخ الأول من نوعه على إيلات خلال عام وادعت المسؤولية عنه جماعة السلفيين الجهادية، مجلس الشورى المجاهدين. وسبق للمجموعة نفسها أن أعلنت مسؤوليتها عن الهجمات الصاروخية من غزة على سديروت في ٢١ آذار/مارس.

ولا تزال ندين بشدة إطلاق الصواريخ على إسرائيل. وتهدف تلك الصواريخ العشوائية إلى بث الخوف وتوقع الخسائر في صفوف المدنيين، ويمكن أن تؤدي إلى دورات من العنف يصعب إيقافها. كما أننا ندعو إسرائيل إلى ضبط النفس. وفي الوقت نفسه، لا تزال نشعر بقلق بالغ إزاء تأثير القيود الإسرائيلية

عملية هدم للمنازل في عام ٢٠١٢، فقد تم هدم ٢٩ بناء مملوكا للفلسطينيين بين ٢٥ آذار/مارس و ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣، بما في ذلك هدم ١٦ بناء يوم أمس، مما أدى إلى تشريد ٤٠ فلسطينيا.

لا تزال نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار البناء المتعلق بالنشاط الاستيطاني. أود أن أكرر التأكيد بشكل قاطع على الموقف الثابت للأمم المتحدة المتمثل في أن النشاط الاستيطاني ينتهك القانون الدولي. يزيد النشاط الاستيطاني من تقويض ثقة الفلسطينيين في جدوى الحل القائم على وجود دولتين. يساور الأمين العام قلق بالغ إزاء التقارير التي تشير إلى أن وزير البناء والإسكان الإسرائيلي توقع تشييد وحدات سكنية في المنطقة ه-١ في الضفة الغربية خلال سنة ونصف. وفي ٩ نيسان/أبريل، تمت الموافقة الأولية بصورة منفصلة، على البدء في مشروع بناء في مستوطنة هي جزء من القدس الشرقية المحتلة.

يساورنا القلق أيضا إزاء الآثار السلبية المحتملة على الفلسطينيين من الاستمرار في توسيع طريق سديروت بيغن الذي يمر في أجزاء من ضواحي بيت صفافا التي احتلها الإسرائيليون في عام ١٩٦٧. هذه الأعمال تؤدي إلى نتائج عكسية لتهيئة البيئة المؤاتية للسلام.

الحالة في غزة تتزايد هشاشة. الهدوء الذي أعقب وقف إطلاق النار في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، تم تعكير صفوه ولم يجرز سوى تقدم ضئيل بشأن أكثر المسائل الأساسية الكامنة التي تشكل جزءا من هذا الفهم. ووقع تطور مثير للجزع في الشهر الماضي، حيث تم إطلاق ما مجموعه ٢٠ صاروخا، بما في ذلك ثلاثة صواريخ من طراز غراد وأربع قذائف هاون من غزة على إسرائيل، باتجاه البحر، وإن كان ذلك لم يتسبب في وقوع إصابات أو أضرار. الذخائر المتفجرة الموجودة على طول السياج الحدودي أصابت دورية

من ١,٨ مليون ناخب، في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويمثل هذا أكثر من ٨٠ في المائة من مجموع السكان البالغين الذين يضمون ٤٨,٢ في المائة من الإناث. تواصل اللجنة المركزية للانتخابات تنظيم الانتخابات البلدية التكميلية المقرر إجراؤها بالضفة الغربية في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

أما بخصوص الجمهورية العربية السورية، فسأبقي ملاحظاتي قصيرة، حيث تم بالفعل تقديم إحاطة إعلامية معمقة للمجلس قبل خمسة أيام تحديدا من الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا. أكد السيد الإبراهيمي على ضرورة التوصل إلى حل سياسي على غرار بيان جنيف وحذر من تزايد العسكرة والتطرف داخل سوريا. وكرر النداء الذي وجهه الأمين العام من أجل وقف تدفق الأسلحة إلى أي من الجانبين في سوريا، ودعا المجلس إلى النظر في فرض حظر على توريد الأسلحة.

استمع المجلس أيضا إلى البيانات المفصلة بشأن الحالة الإنسانية واللاجئين، فضلا عن العنف الجنسي والأطفال في سياق الصراع السوري، من وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية أموس، والمفوض السامي لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريس، والمثلة الخاصة للأمين العام بالعنف الجنسي في حالات النزاع بنغورا، والمثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح زروقي. وأتاحت الجلسة الفرصة للمجلس الاستماع مباشرة بشأن التحديات التي تواجهها البلدان المجاورة الأكثر تضررا من تداعيات الحالة الإنسانية الناجمة عن الصراع السوري، ولا سيما الأردن ولبنان، في جهودها الرامية إلى استيعاب تدفقات اللاجئين من سوريا، التي لم يسبق لها مثيل.

فيما يتعلق بالتحقيق الذي ستجريه بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، فإننا لا نزال نجري مناقشات مع الحكومة السورية بشأن نطاق البعثة وطرائق عملها.

المفروضة على السكان المدنيين الضعفاء في غزة. وتواصل الأمم المتحدة تأييد الجهود التي تبذلها مصر من أجل التنفيذ الكامل لتفاهم وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين الطرفين. في هذا الصدد، نواصل الدعوة إلى الهدوء، مع استمرار فتح المعابر المؤدية إلى إسرائيل وتوسيع نطاق حد الصيد بالتنفيذ الكامل للتفاهم الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر. وسوف تواصل الأمم المتحدة العمل من أجل إيغاثه سكان غزة، بما في ذلك عن طريق تكثيف جهود إعادة الإعمار.

وجرت المظاهرات والاعتصامات في جميع أنحاء قطاع غزة أمام مرافق وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في ٤ نيسان/أبريل، احتجاجا على التخفيضات في برنامج المساعدة النقدية، التي اقتضتها الفجوات في الميزانية. وتحولت الاحتجاجات إلى عدوانية عندما دخلت مجموعة من المتظاهرين إلى مكاتب الوكالة وهددوا الموظفين، مما أضطر الوكالة إلى إغلاق مكاتبها حتى ٩ نيسان/أبريل، وبالتالي منعها من تقديم المساعدة الضرورية للاجئين الفلسطينيين.

وفي الوقت نفسه، تستمر الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية. فقد استأنفت حركتا حماس وفتح الاجتماعات على مستوى العمل غير الرسمي، ولكنهما لم تحرزا تقدما في المناقشات. وأعيد انتخاب خالد مشعل رئيسا للمكتب السياسي لحركة حماس في ٢ نيسان/أبريل. وقبل ذلك بيوم، كرر الرئيس عباس تأكيد موقفه، وفقا لتفاهم الدوحة المؤرخ شباط/فبراير ٢٠١٢، المتمثل في أنه على استعداد لترؤس حكومة فنية مؤقتة تتولى الإعداد للانتخابات خلال ٩٠ يوما من تشكيلها. في ١٢ نيسان/أبريل، سلم رئيس اللجنة المركزية للانتخابات نسخة من سجل الناخبين المستكمل إلى الرئيس الفلسطيني وأبلغه بأن اللجنة على أهبة الاستعداد من الناحية التقنية لتنظيم الانتخابات، عندما يتقرر ذلك. يضم سجل الناخبين الآن أكثر

ولم يبلغ عن وقوع أي خسائر بشرية. وقد انتشرت القوات المسلحة اللبنانية بكثافة في المنطقة. وندد الرئيس سليمان في بيان له بالهجمات الصاروخية على لبنان، مؤكداً على دور لبنان في استضافة اللاجئين السوريين. وقال إن لبنان يعمل على ضبط الحدود بموجب إعلان بعدد، وأن الجيش والسلطات ذات الصلة تلقت تعليمات باتخاذ تدابير لمنع الهجمات ضد لبنان وحماية سلامة مواطنيه. وأفادت تقارير بأن الأراضي اللبنانية تعرضت لثلاث ضربات جوية أخرى من جانب طائرات حربية سورية في ٣ و ٤ و ١١ نيسان/أبريل، لم ينجم عنها أي ضرر. وفي ٨ نيسان/أبريل، أثارت وزارة الخارجية اللبنانية مسألة انتهاكات السيادة اللبنانية لدى السلطات السورية. وفي ١٤ نيسان/أبريل، قتل مديان لبنانيان وأصيب اثنان آخرون في قصف عبر الحدود في سوريا. وأغتنم هذه الفرصة لكي أجدد حرص الأمم المتحدة على ضرورة أن تبتدى كل الأطراف الاحترام الكامل لسيادة لبنان وسلامة أراضيه.

وفي ٦ نيسان/أبريل، اختار الرئيس سليمان السيد تمام سلام ليكون رئيس الوزراء القادم، عقب استقالة رئيس الوزراء ميقاتي في الشهر الماضي. وقال سلام الذي حظي اختياره بتأييد برلماني يكاد أن يكون جماعياً، إنه سيشكل حكومة تتولى عقد انتخابات نيابية، وأنه بصدد إجراء مشاورات مع الأحزاب بشأن طابع وزارته المقبلة وتشكيلتها. ومن الضروري أن يعتنم القادة اللبنانيون هذه الفرصة لمواصلة المشاركة البناءة لضمان تشكيل الحكومة في وقت مبكر. ويدعو الأمين العام أيضاً الأطراف اللبنانية كافة إلى احترام سياسة النأي بلبنان الحكيم والشجاعة التي يتبناها الرئيس سليمان بغية حماية لبنان من تداعيات الحالة في سوريا. والأمين العام، الذي يتخوف من تقارير تفيد بأن بعض اللبنانيين يقاتلون في سوريا سواء إلى جانب النظام أو المعارضة، وأنه يأمل أن تجد الحكومة الجديدة سبلاً لتحسين الامتثال لسياسة النأي بالنفس من جانب كل الأطراف في لبنان.

وفي إطار سلطته بموجب قرار الجمعية العامة ٣٧/٤٢ جيم وقرار مجلس الأمن ٦٢٠ (١٩٨٨)، يعتزم الأمين العام أن يضمن النظر في جميع المزاعم ذات المصدقية التي تسترعي الدول الأعضاء انتباهه إليها والتحقق فيها عند الاقتضاء. وموقف الأمين العام يتمثل في ضرورة أن تحقق البعثة في الوقت الراهن في المزاعم بشأن حوادث حلب وحمص. وريثما يصل خبراء البعثة إلى الأراضي السورية، فقد انكبوا على دراسة المعلومات المتعلقة بالحوادث المزعومة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية المقدمة من دول أعضاء. وهم على استعداد للذهاب إلى سوريا في غضون ٢٤ إلى ٤٨ ساعة فور قبول الحكومة السورية لمنهجية البعثة ونطاقها.

وما زالت الحالة في الجولان غير مستقرة، إذ تستمر المصادمات المتفرقة بين القوات المسلحة السورية وأعضاء المعارضة المسلحين بشكل يومي. والأنشطة العسكرية في منطقة الفصل يمكن أن تؤدي إلى تصاعد الموقف بين إسرائيل وسوريا وأن تعرض وقف إطلاق النار بين البلدين للخطر، الأمر الذي تسلط الحوادث الأخيرة الضوء عليه. وفي مناسبتين، في ٢ و ١٢ نيسان/أبريل، أطلقت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي القذائف وطلقات المدفعية فيما وصفته بأنه رد على إطلاق النار المصوب من جانب برفو ضد دوريات جيش الدفاع الإسرائيلي عبر خط وقف إطلاق النار. وأبلغت السلطات السورية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بأن القذائف التي أطلقتها قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في ١٢ نيسان/أبريل أدت إلى مقتل شخص وإصابة عدد من أفراد قوات الأمن السورية.

وما زالت تداعيات التراع في سوريا واضحة في لبنان، خاصة في مناطق الحدود الشمالية الشرقية. وفي ٢١ نيسان/أبريل، سقطت سبعة صواريخ على الأقل من الجانب السوري على الأراضي اللبنانية في بلدات دورا وعيش وسهلة المياه ومدينة الهرمل، مما أدى إلى وقوع أضرار مادية فحسب،

لقد كرر رئيس الوزراء نيتياهو والرئيس عباس الالتزامات الصحيحة. والخيار في أيديهما في النهاية حتى لا يخذلا شعبيهما ويفتحا لهما، أخيراً، آفاقاً حقيقية للسلام والأمن. والمجتمع الدولي أيضاً يتحمل مسؤولية فريدة من نوعها لمساعدتهما على المضي قدماً معاً. والأمم المتحدة ترحب بالاهتمام المتجدد من جانب الولايات المتحدة بعملية السلام. ونحن مستعدون للإسهام في العودة إلى مفاوضات مجددة في الفترة القادمة، بما في ذلك من خلال المجموعة الرباعية ومشاركة أوسع نطاقاً مع كل الأطراف المعنية. وعلى الرغم من السياق الإقليمي الصعب والتحديات على أرض الواقع بين إسرائيل وفلسطين، نرى أن ثمة فرصة لا يمكننا أن نتحمل إهدارها.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة.

**السيد منصور** (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يشرفني أن أحاطب مجلس الأمن اليوم، وأن أهنتكم وبلدكم الصديق رواندا على رئاستكم وقيادتكم الحكيمة. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للاتحاد الروسي على قيادته للمجلس في آذار/مارس. وأشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية بشأن التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وفي المنطقة.

لقد انقضت بالفعل أربعة أشهر من هذا العام والحالة في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية - أي الأرض التي تكون دولة فلسطين - ما زالت هشة، مع استمرار المآزق السياسي وتدهور الظروف على أرض الواقع. وفي حين أشار الكثيرون خلال هذا المآزق إلى الوضع القائم وعدم قابليته للاستمرار، فإن علينا أن نواجه الواقع. فلا وضع قائم. والحالة لم تتوقف عن التغيير في واقع الأمر البتة، ولكن ليس للأفضل مع الأسف.

وفي ٦ نيسان/أبريل، وقع الرئيس سليمان مرسوماً يقضي بتأجيل الانتخابات النيابية أسبوعاً، حتى ١٦ حزيران/يونيه. وفي ١٠ نيسان/أبريل، صوت البرلمان على تعديل قانون الانتخابات الحالي، وتعليق عملية تسجيل المرشحين إلى ١٩ أيار/مايو لإفساح وقت أطول للأحزاب كيما تتوافق على إطار انتخابي جديد. وإنني أردد دعوة أعضاء المجلس إلى تحقيق تقدم سريع من أجل ضمان التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن القانون الانتخابي كيما تجري الانتخابات النيابية في حينه على أساس توافقي ضمن الإطار القانوني والدستوري.

وفي غضون ذلك، ظلت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وعلى طول الخط الأزرق هادئة عموماً. وفي مرتين خلال هذا الشهر، ندد الرئيس سليمان علانية بالانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني بوصفها خروقات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

ختاماً، أود أن أدلي بالملاحظات التالية. نظراً لاستمرار تدهور الحالة في سوريا، من الأهمية الحيوية الآن أكثر من أي وقت مضى أن يعمل الجميع بشكل متضافر من أجل صون الاستقرار الإقليمي. والمضي قدماً بعملية السلام في الشرق الأوسط يبقى قضية محورية لضمان ألا تنحرف المنطقة أكثر فأكثر كعنصر لزعزعة الاستقرار. وأود أن أكرر ما أكده الأمين العام في كل مناسبة، فهناك الآن فرصة لبلورة مبادرة مجددة لتحقيق حل الدولتين التفاوضي الذي يصب في مصلحة وحقوق وتطلعات كل من الإسرائيليين والفلسطينيين. ولكن، لا نغالي إذ نقول إننا نوشك على بلوغ مرحلة حاسمة فيما يتعلق بقابلية عملية السلام للحياة. وما إذا كانت تلك الآفاق ستتوطد أو تضمحل أمر يتوقف على التوجه الذي سيسلكه قادة الطرفين وعلى مستوى الدعم الإقليمي والدولي الذي ستحظى به الجهود الجديدة.

الصراع، وبتجديد الالتزام بتحقيق السلام العادل، فضلا عن ترحيبنا بالجهود الرامية إلى هئية مناخ يفرضي إلى إحراز التقدم. ولقد أثبتنا مرارا، قولنا وفعلا، التزامنا بإيجاد مسار سياسي للمضي قدما نحو تحقيق السلام. وعليه فقد شاركنا بطريقة صادقة في اجتماعات المتابعة مع وزير خارجية الولايات المتحدة، جون كيري، فضلا عن عقد اجتماعات مع واللجنة الوزارية لمتابعة مبادرة السلام العربية، بما في ذلك مؤتمر القمة العربي في الدوحة. وفي ذلك الصدد، فليس ثمة شك في الالتزام العربي بتحقيق السلام على النحو الذي تكرر تأكيده لما يزيد على عقد من الزمان في سياق مبادرة السلام العربية.

غير أننا نعلم أنه ليس بوسع النويا وحدها التغلب على العقبات الخطيرة الذي تشكلها إسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - التي لا تزال تقوض مرارا الجهود المبذولة في السابق من أجل السلام، بل خربت بها بالفعل. وبالتالي فإننا نرى ضرورة الأخذ بالعناصر التالية من أجل تيسير عملية سياسية مجدية، فضلا عن نجاح أي مبادرة مستقبلية. ويجب في ذلك السياق وقف أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وما حولها. فمن شأن ذلك أن يشكل مؤشرا جديا على استعداد إسرائيل للتفاوض بحسن نية لإنهاء الاحتلال. وهناك توافق عالمي في الآراء بشأن عدم شرعية حملة إسرائيل الاستيطانية. وعلاوة على ذلك، يتفق الجميع على أن الاستعمار وسياسات التوسع والضم تتنافى تماما مع إنهاء الاحتلال وتحقيق السلام.

ويجب أن يدرك قادة إسرائيل أن السلام لن يتحقق بمجرد الكلام من على المنصات الرفيعة لاسترضاء المجتمع الدولي فحسب، في حين يتواصل ترسيخ الاحتلال. ويجب أن يبدي القادة الإسرائيليون استعدادا لتحقيق السلام، فضلا عن العمل من أجل جعله حقيقة ملموسة. ويقتضي ذلك وقف جميع الأنشطة الاستيطانية، وقبول مبدأ الانسحاب من الأراضي التي تم

ومافتتت إسرائيل تنتهج سياسات غير قانونية تستهدف تغيير الطابع السكاني والجغرافي للأراضي، ما يقوض بشكل مباشر أي إمكانية للحياة للدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

ويتم ذلك على نحو منهجي ومتعمد، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. وتتضاءل احتمالات تحقيق الحل جراء استمرار مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، علاوة على استمرار انتهاكات حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، فإن الاعتقاد بإمكانية تحقيق السلام قريبا يتضاءل أيضا، على النحو الذي تجسده بصورة متزايدة احتجاجات المدنيين الفلسطينيين ضد الاحتلال. ولا يزال القمع الإسرائيلي العنيف للاحتجاجات السلمية يتسبب في خسائر في الأرواح، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الحالة، شأنه شأن أعمال الإرهاب والتخريب التي يمارسها المستوطنون الإسرائيليون ضد المدنيين الفلسطينيين وأراضيهم.

ويتسم ذلك المزيج من الممارسات بدرجة عالية من السمية ويقتضي علاجا مباشرا. وهناك ضرورة لاتخاذ إجراءات عاجلة لأجل إنقاذ فرص التوصل إلى حل سلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس المعايير المعروفة جيدا للجميع في هذه القاعة، وهي المعايير التي تشكل أساس حل الدولتين وجوهر الحل التوفيق التاريخي الذي التزمت به القيادة الفلسطينية ويحظى بتأييد المجتمع الدولي على نطاق واسع. ومع مرور كل يوم، تهدر فرصة لعكس اتجاه الأضرار الناجمة عن الاحتلال العسكري الإسرائيلي لما يقرب من ٤٦ عاما، والتشجيع بدلا من ذلك على تحقيق السلام والأمن والتعايش بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي بشكل حقيقي.

وعليه، فقد رحبت القيادة الفلسطينية بالجهود التي بذلتها الأطراف المعنية مؤخرا لإحياء مسار السلام، بما في ذلك الزيارة لهامة التي قام بها رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما إلى المنطقة في آذار/مارس. ونرحب بالأولوية التي أعطيت لحل

اعتقاله واحتجازه دون تهمة - عن إثارة مشاعر الفلسطينيين، وهي لا تزال تثير قلقا بالغا. ونحبي من هذا المنبر شجاعة العيساوي وانتصاره وصموده الجسور على المطالبة بحريته، علاوة على صمود جميع الأسرى الفلسطينيين في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية. وإذ نوه بالتطورات الإيجابية التي حدثت بالأمس فيما يتعلق بحالة العيساوي، فإننا نكرر ندائنا إلى الأمين العام وجميع أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وأعضاء المجموعة الرباعية، من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى إرغام إسرائيل على الإفراج عن العيساوي. وينبغي إطلاق سراحه جنبا إلى جنب مع سائر الأسرى والمحتجزين الفلسطينيين وإعادةهم إلى أسرهم ومجتمعهم المحلية، وعدم نفيهم من فلسطين.

ونكرر دعوتنا أيضا إلى إنهاء الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، الذي لا يزال ينهك المجتمع الفلسطيني ويشوّهه ويتسبب في معاناة اجتماعية اقتصادية وإنسانية شديدة، علاوة على فرض العزلة على شعبنا وقمعنا، على النحو الذي أبرزه منسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة وغيره في الآونة الأخيرة. ومع الاعتراف بأن الأزمة المالية العالمية لا تزال تلقي آثارها على الجميع، فإن ذلك الحصار يمثل عائقا للاقتصاد الفلسطيني ويجب إغاؤه. فهو حالة ظالمة غير محتملة بالنسبة لشعبنا ولا لمجتمع المانحين الذي يطالب باستمرار بدفع ثمن تدابير الاحتلال الإسرائيلي غير المشروعة.

هذا ولن تساعد المعالجات الجزئية أو المؤقتة، ما دامت جميع هذه المسائل الحرجة تتطلب حلا سياسيا. وكما ذكر وزير خارجية النرويج في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين، الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٣ "إن الجهود الرامية إلى حل المشاكل الاقتصادية الحادة التي يعانيها الفلسطينيون ضرورية، غير أنها لن تكون مجدية إلا في إطار التوصل إلى حل الدولتين

الاستيلاء عليها بالقوة في عام ١٩٦٧، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبناء على ذلك، يجب على إسرائيل أيضا القبول بتوافق الرأي العالمي على أن تبدأ المفاوضات على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأنه لا يمكن تعديل الحدود بين الطرفين إلا عبر التفاوض وحده. ومن شأن تلك الخطوات أن تسهم في تهدئة الحالة وبناء الثقة وتعزيز الأجواء المناسبة لبدء المفاوضات.

وتتمثل الضرورة الثانية في إطلاق سراح السجناء والمحتجزين السياسيين الفلسطينيين وفقا للاتفاقات السابقة وبما يتسق مع القانون الدولي والمبادئ الإنسانية. وعلى النحو المشار إليه في رسائنا إلى رئيس المجلس في الأشهر الماضية، فلا تزال محنة هؤلاء تمثل أولوية بالنسبة للشعب الفلسطيني وقيادته. وفي ذلك السياق فقد جرى إحياء ذكرى "يوم الأسرى" مؤخرا في ١٧ نيسان/أبريل. وهناك حساسيات كثيرة تكتنف هذه المسألة، لأسباب ليس أقلها عدم شرعية احتجازهم، بالإضافة إلى معاملتهم بطريقة لا إنسانية من قبل السلطة القائمة بالاحتلال.

وفي الوقت الراهن هناك ٩٠٠ ٤ فلسطيني في الأسر الإسرائيلي، من بينهم ٢٣٥ طفلا و ١٢٠٠ شخص بحاجة إلى العلاج الطبي العاجل و ١٦٨ شخصا المحتجزين رهن الاحتجاز الإداري دون توجيه اتهامات إليهم أو محاكمتهم. ويضاف إلى ذلك عشرات من الفلسطينيين الذين ما زالوا يعتقلون ويحتجزون كل أسبوع أثناء الغارات العسكرية الإسرائيلية التي تشن في جميع أنحاء البلد. وقد زادت وحشية احتجازهم التوترات بشكل خطير، وخاصة في أعقاب مقتل عرفات جرادات في شباط/فبراير وهو رهن الاحتجاز، ووفاة ميسرة أبو حمدية جراء تعرضه للإهمال الطبي في الشهر الماضي، الأمر الذي أدى إلى احتجاجات مدنية على نطاق واسع.

وبالمثل فقد أسفرت محنة سامر العيساوي - الذي استمر إضرابه عن الطعام لما يزيد على ٢٦٠ يوما - احتجاجا على إعادة

لا بد لي من التأكيد على أن جوهر هذا الالتزام يتمثل واجبنا في الحفاظ على كرامة الشعب الفلسطيني وكفالة العدالة له. ومن الأمور الضرورية في ذلك الصدد تحقيق تطلعاته وحقوقه الوطنية، بما في ذلك حق اللاجئيين في العودة، وحق تقرير المصير في دولتنا الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى مسألتين إضافيتين. على الجبهة الداخلية الفلسطينية، ما زلنا نسعى إلى إنهاء الانقسام السياسي. ويجري بذل جهود نشطة، بقيادة الرئيس عباس وبدعم إقليمي، لتحقيق المصالحة. ونحن ممتنون لما يقدمه المجتمع الدولي من دعم لوحدتنا، التي تمثل مصلحة وطنية للشعب الفلسطيني ونأمل أن تتحقق قريباً. علاوة على ذلك، نجدون الأمل في أن تجري قريباً الانتخابات، مواصلة للسير على طريق الديمقراطية الذي اخترناه. وفي هذا الصدد، على الرغم من أن رئيس الوزراء فياض قد استقال، ومع إشاراتنا بجهوده الجادة والجديرة على رأس الحكومة على مدى السنوات الماضية، فإننا نود أن نطمئن المجتمع الدولي ونطلب دعمه، ونحن نمر بهذه المرحلة الانتقالية.

واليوم، لا بد لي أيضاً أن أعرب عن بالغ القلق إزاء حالة اللاجئيين الفلسطينيين في سوريا. فكما اتضح من خلال الإحاطات الإعلامية المقدمة الأسبوع الماضي، فإن الصراعات العنيفة المستعرة هناك ما زالت تحصد الكثير من الأرواح بين المدنيين، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون، الذين فر مئات الآلاف منهم من سوريا من جراء المعاناة ليزدادوا تشرداً على تشردهم. تلقي هذه الأزمة الضوء على محنة اللاجئيين الفلسطينيين وضرورة إيجاد حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية بجميع جوانبها، فضلاً عن الحاجة الماسة إلى إيجاد حل سياسي للصراع المأساوي في سوريا. ونناشد المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يضطلع بمسؤولياته في ذلك الصدد.

عبر التفاوض“. وينطبق ذلك على جميع المشاكل والأزمات التي لا تزال قائمة، وهي ليست سوى مظاهر لمشكلة أكبر: استمرار الصراع وعدم وجود حل عادل.

أساس ذلك الحل واضح، وموجود في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. المطلوب توفر الإرادة السياسية لاتخاذ إجراء على ذلك الأساس من أجل التغلب على العقبات الخطيرة السائدة والدفع قدماً بمفاوضات جادة بغية حل جميع القضايا الأساسية في إطار زماني محدد. ولكي يحدث ذلك، لا يمكن لإسرائيل أن تظل في حل من التزاماتها القانونية. يجب أن تخضع للمساءلة. لقد طالما تقاعس المجتمع الدولي عن بذل جهود ملموسة لحمل إسرائيل على الالتزام بالقانون، وينبغي عدم الاعتقاد أن ثمة خياراً بديلاً عن تلك الجهود. فهي حيوية لاستقرار الوضع وإعطاء فرصة للسلام. المآزق السياسي لا يمكن تحمل استمراره. والجهود الرامية فقط إلى مجرد إدارة الصراع أمر غير مقبول، كما يتضح ذلك من الضغوط والاحتجاجات المتزايدة في الأرض الفلسطينية المحتلة على خلفية عدم الاستقرار في المنطقة.

ويجدون أمل قوي في أن تنجح جهود وزير الخارجية كيري، وغيره من الشركاء الإقليميين والدوليين، في إطلاق عملية سلام ذات مصداقية. يجب أن يشارك مجلس الأمن في تلك الجهود. ولا يمكن للمجلس أن يبقى سلباً على الهامش، متخلياً عن مسؤولياته عن تحقيق الحل الدائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وإحلال السلام والأمن في منطقتنا. علاوة على ذلك، في ذلك السياق، نؤيد الجهود التي يبذلها الوفد الوزاري العربي الذي سيزور قريباً عدداً من العواصم، بما في ذلك واشنطن، بهدف الترويج للأفق السياسي.

من جانبنا، أؤكد مرة أخرى في هذه القاعة التزام القيادة الفلسطينية بالتوصل إلى تسوية سلمية وفقاً لحل الدولتين. لكن

الركيزة الأولى هي أن السلام يجب أن يُبنى على أساس ثقافة التسامح والتعايش. يجب أن يغرس السلام في المنازل، وأن يُدرس في المدارس في المنازل، وأن يغذيه القادة، وأن يغزلوه ليصبح جزءاً من نسيج المجتمع نفسه. بحثنا ميثاق الأمم المتحدة على أن "أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، ونعيش معا في سلام وحُسن جوار".

لا يحتاج المرء إلى أن يكون اختصاصياً في التخطيط الحضري ليدرك أن الفلسطينيين يفتقرون إلى الخطط الكفيلة ببناء حوار مسالم. من المهد إلى فصول الدراسة في رياض الأطفال، ومن المخيمات الصيفية إلى ملاعب كرة القدم، يعج المجتمع الفلسطيني بالرسائل الداعية إلى عدم التسامح.

فتحت حكم السلطة الفلسطينية، يتعلم الطلاب من كتب مدرسية تمجد الإرهابيين. ويدرسون الجغرافيا من أطالس تمحو إسرائيل من الخريطة. وفي حفلات التخرج في رياض الأطفال في غزة يتزيا الأطفال بزي الإرهابيين. ويمثل أطفال في الخامسة من العمر مسرحيات تمجد الجهاديين والانتحاريين. يلقن الأطفال الفلسطينيون الكراهية، بدلا من أن يتعلموا الحروف الأبجدية.

ما على المرء إلا أن يقلب بين قنوات التلفزيون التابع للسلطة الفلسطينية ليجد برنامج أطفال يقدم فتاة صغيرة تنشد قصيدة تصف اليهود بأنهم "أعداء الله، وأبناء حنازير يغتصبون النساء في ساحات المدن". ويبدو أن هذا ما يعتبرونه "تلفزة تثقيفية" تحت حكم السلطة الفلسطينية.

كيف يمكننا أن نتوقع من الأطفال في غزة أن يتعلموا التسامح إذا كان قادتهم أنفسهم يقيمونهم قمعا بلا هوادة؟ حظرت حماس التعليم المختلط، واعتقلت النساء لركوبهن الدراجات، ومنعت السفور. وفي وقت سابق من هذا الشهر، سحب العشرات من عناصر شرطة حماس مجموعة من الشباب من الشوارع وأوسعهم ضربا لارتكابهم ما يسمى "جريمة" ارتداء البنطال الضيق جدا. ولربما بوسعي القول إن ذلك يعني

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ، أود أن أتقدم بتعازينا إلى الشعب الفرنسي، غداة تفجير سفارته في ليبيا. ونعرب أيضا عن تعازينا للشعب الأمريكي في أعقاب الهجوم الذي وقع الأسبوع الماضي في بوسطن. ونصلي من أجل الضحايا والأسر والمواطنين في كلا البلدين. وأود أن أهنئ سعادة السفير يوجين - ريتشارد غاسانا والوفد الرواندي على قيادته مجلس الأمن لهذا الشهر.

احتفلت حكومة إسرائيل يوم الثلاثاء الماضي بالذكرى السنوية الخامسة والستين لإنشاء وطن حر ومستقل للشعب اليهودي. في ذلك اليوم التاريخي، قبل ستة عقود ونصف العقد، أصدر قادة الدولة اليهودية إعلان الاستقلال: الذي أكد:

"إننا نعرض السلام وحسن الحوار على جميع البلدان المجاورة وشعبها وندعوهم إلى التعاون مع الأمة اليهودية المستقلة في بلدها من أجل مصلحة الجميع".

إسرائيل تريد السلام. لم يمر يوم، على مدى السنوات الخمس والستين الماضية، لم يُتق فيه الشعب الإسرائيلي إلى السلام. في الشهر الماضي، قال الرئيس أوباما، خلال زيارته إلى إسرائيل:

"أعلم أن إسرائيل تتكبد المخاطر من أجل السلام... أو من بأن الشعب الإسرائيلي يريد السلام حقا".

وتعلمنا التقاليد اليهودية أن العالم يقوم على ثلاث ركائز: الحقيقة والعدالة والسلام. واليوم، أود أن أتكلم عن الركائز الثلاث التي يجب أن يستند إليها السلام الحقيقي والدائم في منطقتنا. ركائز السلام هذه هي الأسس التي يجب أن تظل ثابتة في الرمال المتحركة في منطقة الشرق الأوسط. وما دون ذلك فسوف يكون سلاما قائما على الأوهام والتخيلات ومصيره الانهيار.

”يمكن أن تخدع بعض الناس لبعض الوقت، لكن لا يمكن أن تخدع كل الناس كل الوقت“.

ذكر مراقب دولة فلسطين للتو أمور عن مساعدة النرويج إلى السلطة الفلسطينية. مما يبعث على الدهشة أنه، وفقا لوزير خارجية النرويج، فإن السلطة الفلسطينية ضللت أوسلو عندما ادعت أن أموال المعونة النرويجية لم تستخدم لتوفير المرتبات لإرهابيين مدانين في السجون الإسرائيلية. تستخدم السلطة الفلسطينية هذه الأنواع من الأساليب المتلوية لإيصال الأموال إلى قتلة مدانين أيديهم ملطخة بالدماء. في العام الماضي، هددت السلطة الفلسطينية بالتأخير في دفع أجور موظفيها المدنيين، وتمكنت بطريقة ما من العثور على أموال لزيادة المدفوعات الشهرية للإرهابيين إلى ثلاثة أمثالها - ثلاثة أمثالها.

وفي حين يتكلم الرئيس عباس عن السلام، فإنه يستمر بشكل علني في تقبل حماس. لقد جدد عباس مؤخرا جهوده الرامية إلى إبرام اتفاق وحدة مع حماس، وهي منظمة إرهابية. تكرر نفسها لتدمير إسرائيل. وفي مقابلة في الشهر الماضي مع شبكة تلفزيون آر.تي.الروسية، ذهب عباس إلى حد قول إنه لا يرى فرقا كبيرا بين سياسات السلطة الفلسطينية وسياسات حماس. أود بأن أذكر السيد عباس بحقيقة بسيطة. إن حماس وأيديولوجيتها المتطرفة أعداء السلام. إن أفكارها لا تمكن الفلسطينيين من بناء مستقبل أكثر إشراقا، إنها تستعبدهم في ماضٍ مظلم. لن يكون هناك سلام حتى يعترف جيراننا بإسرائيل كدولة يهودية قائمة ومستمرة.

أما الركيزة الثالثة فهي أن السلام يجب أن يبنى على الأمن. في الوقت الحاضر، لا تزال المدن والمجتمعات المحلية في جنوب إسرائيل تتعرض لنيران إرهابيين في غزة، رغم أنه لا توجد مستوطنة إسرائيلية واحدة في غزة منذ عام ٢٠٠٥. بعد ١٠ سنوات وأكثر من ١٢ ٠٠٠ صاروخ، لم يقل مجلس الأمن كلمة واحدة لإدانة مرتكبيها. يريد المواطنون

أخذ عبارة ”شرطة الموضة“ [وهي عنوان لبرنامج ترفيهي شهير] إلى مستوى جديد تماما.

الشهر إثر الشهر، يجتمع المجلس ليناقد أدواء الشرق الأوسط. لكن أين الأصوات المنشغلة في تلك المناقشات بكل تلك الكراهية التي تلقن للأطفال الفلسطينيين؟ أين الصرخات التي تدين التحريض الذي يسمم بناييع السلام؟

الركيزة الثانية هي أن السلام يجب أن يستند إلى الاعتراف الواضح بأن إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي. منذ أن أرسى الملك داوود حجر الأساس لأحد القصور في أورشليم قبل ثلاثة آلاف سنة، ما انفك اليهود يعيشون في أرض إسرائيل باستمرار.

لقد شهد صعود وهبوط الإمبراطوريتين البابلية والرومانية. لقد عانى من الحملات والمذابح حتى إعادة إنشاء الدولة اليهودية.

قلت من قبل، وسأقول مرة أخرى - إسرائيل ملتزمة بدولتين لشعبين. في عام ١٩٤٧، قبلنا عن طيب نفس خطة الأمم المتحدة لإقامة دولتين في المنطقة، دولة عربية ودولة يهودية. في ذلك الوقت، رفض الزعماء العرب وجود دولة يهودية. وبعد مرور ٦٥ عاما، لم يسمع المرء على الإطلاق القادة الفلسطينيين يتكلمون عن دولتين لشعبين.

في حين يدعي الرئيس عباس أنه يسير بخطى ثابتة صوب السلام، فإن تصرفاته لا توافق ذلك. في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أقامت السلطة الفلسطينية نصباً تذكاريًا في ميدان رئيسي في بيت لحم يصور حدود دولة فلسطينية. تمتد هذه الدولة من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الأردن. محيت إسرائيل من الخريطة بكل ما في الكلمة من معنى. ولما رب خاصة - مفاجأة.. مفاجأة، عندما تقوم الشخصيات البارزة الأجنبية بزيارة بيت لحم، ينقل النصب التذكاري من مكانه لإجراء ما يسمى بالإصلاحات. وكما يقول السلف،

مشروعين رئيسيين في مجال المياكل الأساسية. مفاجأة، وسع كلاهما قدرة إيران على معالجة اليورانيوم.

وفي نفس الوقت الذي تمضي فيه إيران قدما في طموحاتها النووية، تقدم التوجيه إلى بشار الأسد لزيادة ذبح الشعب السوري بفعالية. وبينما نتكلم الآن، ترسل إيران مقاتلي حزب الله إلى سوريا للمساعدة في تنفيذ الخطط الدموية في الميدان.

وفي لبنان، ينشئ حزب الله جيشا مزودا بـ ٥٠.٠٠٠ صاروخ - بما يزيد على ما يملكه العديد من أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي. وربما يمكنه الآن الوصول إلى واحد من أكبر مخزونات الأسلحة الكيميائية في العالم. يدعي زعيم حزب الله، حسن نصر الله، أنه يحتاج هذا الجيش للدفاع عن لبنان في مواجهة إسرائيل. الحقيقة هي أن نصر الله يريد جيشا لزيادة فعالية ذبح إخوانه وأخواته من العرب.

لا يشعر حزب الله بضرورة أن يقصر نوع الإرهاب الذي يمارسه حصريا على الشرق الأوسط. في الشهر الماضي، سحنت محكمة في قبرص أحد أعضاء حزب الله بتهمة التخطيط لشن هجمات إرهابية ضد المدنيين. غير أن ذلك ما زال غير كاف لكي يصف بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي حزب الله بصفته - منظمة إرهابية. إنه يعمل مع الإفلات من العقاب على الأراضي الأوروبية، ومع ذلك ما برح بعض المشرعين الأوروبيين يصرون على أنه منظمة للخدمات الاجتماعية. لا نحتاج إلى شرلوك هولمز لكي نفهم الحقائق البديهية للقضية.

المذكور آنفا ليس سوى بعض التهديدات التي تواجهها إسرائيل في المنطقة. يجب أن يرتكز أي اتفاق سلام على ضمانات بالأمن والسلامة لمواطني الدولة اليهودية الوحيدة في العالم.

منذ مولد إسرائيل قبل ٦٥ عاما، أرغمتنا على خوض ستة حروب في ستة عقود للدفاع عن وجودنا ذاته. نعرف أن السلام له ثمن. نريد السلام، لكن ليس بأي ثمن. لن نغض الطرف في

الإسرائيليون ضمانات حقيقية بأمنهم. تتيح لنا الحالة في غزة درسا قيما في ما يتعلق بأي ترتيب مستقبلي في الضفة الغربية.

وبينما تطلق الصواريخ من غزة، تندفق أسلحة جديدة أكثر تطورا. وخلال هذا الشهر تحديدا، احتجزت قوات الأمن سفينة قبالة الساحل الجنوبي لشبه جزيرة سيناء تحمل ٦٠.٠٠٠ قطعة من البنادق وقاذفات القنابل الصاروخية والرشاشات والقنابل اليدوية والذخائر. تقوم سفن كهذه بانتظام بتهريب الأسلحة إلى غزة والجماعات الإرهابية التي مقرها سيناء.

وليس سرا أن إيران هي المورد الرئيسي للأسلحة وأكبر راع للإرهاب في الشرق الأوسط. ورغم ذلك وقف ممثل إيران، في وقت سابق هذا الشهر، أمام الجمعية العامة ليتشاطر ما يسمى بشواغل إيران إزاء معاهدة تجارة الأسلحة. لقد تجاسر وقال إن نقل الأسلحة إلى الشرق الأوسط أثر بشكل خطير على أمن ورفاه شعوب هذه المنطقة وأسفر عن إزهاق العديد من الأرواح في السنوات الأخيرة (انظر A/67/PV.71). هذا بيان مثير تماما للاهتمام أن تسمعه من ممثل إيران. إنه وكأن المافيا تشكو من أن معدل الجريمة في نيويورك عال جدا.

إن النظام الإيراني يخلق الأكاذيب بنفس السرعة تقريبا التي يدور بها أجهزة الطرد المركزي. يهدد آيات الله بالجمع بين أيديولوجياتهم المتطرفة والقذائف والأسلحة النووية. لا يخطئ أحد - إن طموح إيران إلى حيازة الأسلحة النووية الإيرانية هو أكبر خطر منفرد يهدد الشرق الأوسط والعالم بأسره.

لا يزال البرنامج النووي الإيراني يتطور بسرعة القطار السريع. وتتحرك جهود المجتمع الدولي لوقفه بسرعة القطار المحلي، يتوقف عند كل محطة لتنسحب بعض الدول وتنضم أخرى. في الشهر الماضي، كانت هناك جولة أخرى من المفاوضات لتفاهم مع إيران وإقناعها بالتخلي عن برنامجها النووي. وبعد أيام من انتهاء المفاوضات، أعلنت إيران عن

ما برح الشعب السوري يتعرض للهجمات والمذابح المؤسفة من جانب قوات النظام، بما في ذلك استخدام الأسلحة الثقيلة والطائرات والقذائف التسيارية.

ونشعر بالغضب ازاء التقارير المروعة التي تفيد بأن مئات السوريين قتلوا اثناء عطلة نهاية الأسبوع في جديدة الفضل بضاحية دمشق. إن تلك الاعمال تبين الازدراء التام من جانب نظام الأسد بحياة المواطنين في سوريا، بمن فيهم الأطفال. ويجب أن تكون هناك مساءلة كاملة عن تلك الجرائم، ونحن نحث السلطات السورية على السماح للجنة التحقيق بالتحقيق بحرية ودون عوائق في الأعمال الوحشية المرتكبة، حسبما تدعو اليه الجمعية العامة ويدعو اليه مجلس حقوق الإنسان.

والارتفاع الهائل في عدد اللاجئين هو من بين أوضح الدلائل على هذه الحالة الكئيبة. فلقد فر أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ سوري في الأسابيع السبعة الماضية وحدها، ولبنان، والأردن، وتركيا، ووكالات الأمم المتحدة الإنسانية تقترب من نقطة التشبع. ونشيد بكرم الحكومات والشعوب التي تستضيف هذا العدد المتفجر من اللاجئين. ونحن نعول على جميع جيران سوريا أن يبقوا حدودهم مفتوحة كي يتسنى للفارين من الصراع أن يجدوا مكانا آمنا. وندعو جميع البلدان إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه نداءات الأمم المتحدة المتعلقة بسوريا، وإلى النظر في ما يمكن القيام به أكثر بينما تستعد الأمم المتحدة لإطلاق نداء جديد في الشهر المقبل.

ونشعر بالامتنان العميق لحكومة الكويت على وفائها بتقديم التبرعات السخية البالغة ٣٠٠ مليون دولار إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

إن الولايات المتحدة تقدم أكثر من ٤٠٩ ملايين دولار كمساعدات إنسانية لتلبية احتياجات الصحة، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة الصحية. ونقدم أيضا معونات

مواجهة الأخطار التي تحيط بنا. لقد حان الوقت الآن لكي ننحي العروض الجانبية المشتتة للانتباه جانبا ونركز على الكيفية التي يمكننا أن نرسي بها الأساس لإقامة سلام حقيقي ودائم. من السذاجة بمكان الاعتقاد بأن البيانات العظيمة والوعود الغامضة تحقق السلام. إنه كمحاولة بناء منزل جديد على أساس هش - سيكون الهيكل بالكامل عرضة لخطر الانهيار.

إلى كل من اعتقد أن ما يسمى بالربيع العربي سيسفر عن ازدهار شرق أوسط جديد، لتحط علما بأن الديمقراطية لم تتوطد بعد. وبدلا من ذلك، ما رأيناه هو المزيد من إراقة الدماء والمزيد من العنف. لكي نرسي السلام حقا، يجب أن نشيد الهيكل الذي يمكن أن يصمد في وجه رياح التغيير العاتية التي تحتاج المنطقة.

قال ونستون تشرشل:

”نحن نحدد شكل مبانينا، وبعد ذلك نتحدد هي شكلنا“.

لم يكن هيكل السلام يوما على هذا النحو من الواضح. وإذ نواجه تحديات تاريخية في الشرق الأوسط، فمن الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى تعزيز دعائم الأمن والتسامح والاعتراف المتبادل. هذه هي المخططات التي يتعين أن يتبناها الإسرائيليون والفلسطينيون، بل وجميع الشعوب في الشرق الأوسط، إذا أريد لنا أن نعيش في سلام وأمن وازدهار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

نشهد تدهورا سريعا في الحالة المدمرة بالفعل في سوريا، حيث قتل ٧٠.٠٠٠ شخص على الأقل، وشرد الملايين.

الرؤية الديمقراطية والشاملة لسوريا، الرؤية التي يقاتل ويموت لأجلها العديدون من السوريين الشجعان.

إننا نؤيد جهود الأمين العام الرامية إلى التحقيق في أي من المزاعم الموثوقة وفي جميع المزاعم الموثوقة التي تفيد باستخدام أسلحة كيميائية في سوريا. وبعد الطلب الصريح إلى الأمم المتحدة بإجراء التحقيق، ينبغي للسلطات السورية أن تعطي الفريق الذي أنشأه الأمين العام إمكانية الوصول الكامل وبلا قيود بغية تمكنه من القيام بعمله على نحو شامل.

ومثلما أدرك المجلس منذ فترة طويلة، فإن الصراع في سوريا يهدد استقرار جبراتها، لا سيما لبنان، حسبما تبينه الهجمات التي شنت مؤخرا في منطقة الهرمل والقصير. فحزب الله لا يواصل مجرد تفويض لبنان من الداخل، بانتهاكه سياسة الحكومة المتمثلة في النأي بالنفس، وإنما يتمكن الأسد على نحو نشط من شن حرب على الشعب السوري من خلال توفير الاموال والأسلحة والخبرة الفنية للنظام، بالتنسيق الوثيق مع إيران.

إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة سيادة لبنان واستقلاله واستقراره. ونحن نقدر القيادة التي يمارسها الرئيس ميشال سليمان خلال هذه الفترة التي تتصف بالاضطرابات. وإننا نهنئ تمام سلام، بصفته رئيس الوزراء المكلف في لبنان. إن تكليفه لخطوة إيجابية أولى نحو تشكيل حكومة جديدة، وهي العملية التي يجب أن تظل بقيادة لبنانية. ونحن تشجيع القادة في لبنان على التمسك بالإطار القانوني والدستوري لإجراء الانتخابات البرلمانية في الوقت المناسب.

وفي ما يتعلق بالسلام في الشرق الأوسط، أسفرت رحلة الرئيس أوباما إلى المنطقة عن سلسلة من المحادثات البناءة مع القادة الإسرائيليين والفلسطينيين. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بمحاولة إعادة الجانبين إلى طاولة المفاوضات المباشرة، وركزت المحادثات التي اجريناها على تهمة المناخ اللازم.

غذائية، بما في ذلك ما يكفي من القمح لمدة اربعة أشهر بغية توفير الطحين لأكثر من مليون شخص.

ونحن نشيد باتتلاف المعارضة السورية لإطلاقها إعلان المبادئ الجريء في اسطنبول نهاية الأسبوع الماضي، الذي يسلط الضوء على التزامها بحماية حقوق الأقليات ومصالحها، ورفض التطرف، والسعي إلى حل سياسي للصراع، ومنع استخدام الأسلحة الكيميائية أو نقلها، والحفاظ على مؤسسات الدولة.

ولقد أكد وزير الخارجية كيري الدعم القوي من الولايات المتحدة لالتزام التحالف بالتوصل إلى حل سياسي في سوريا يكون ذا رؤية شاملة تتصف بالتسامح، وذلك عن طريق الإعلان عن مضاعفة دعمنا للمعارضة السورية بتقديم مواد غير فتاكة إلى المعارضة السورية تبلغ قيمتها ٢٥٠ مليون دولار، بغية مساعدة المجالس المحلية المعارضة في بناء قدرات الناشطين المدنيين والوصل بين المواطنين السوريين واتتلاف المعارضة السورية والمجالس التنسيقية المحلية.

وما فتتنا ندعم الحل التفاوضي للصراع استنادا إلى بيان جنيف. ولا نزال نجري مشاورات وثيقة مع عدد من البلدان للنظر في ما يمكننا أن نفعل أكثر لتغيير حسابات الأسد، وتيسير إنهاء الصراع بشكل منظم. ونحث الدول الأعضاء على ممارسة الضغط على نظام الأسد في سبيل جعله يلتزم بإجراء مفاوضات ذات مصداقية على أساس الإطار المتفق عليه في جنيف، الذي يدعو الأسد إلى نقل سلطته التنفيذية الكاملة لهيئة إدارية انتقالية.

ووجود المتطرفين العنيفين في سوريا، بما في ذلك جبهة النصرة، والأخطار التي تشكلها الأسلحة الكيميائية أمران حقيقيان جدا ويدعوان إلى القلق العميق. إن الشعب السوري يدرك الخطر الذي يشكله المتطرفون المرتبطون بالقاعدة على ثورته، الثورة التي تمثل الكرامة واحترام حقوق الإنسان. وهو واضح ازاء أن الإيديولوجية الأجنبية المتطرفة لا تتوافق مع

وأمنهم. وكما أوضح الرئيس أوباما بجلاء في تصريحاته الأخيرة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، نحن جميعاً ندرك كيف أن التوترات والاستفزازات على أرض الواقع يمكنها أن تتصاعد وتضر بالجهود الرامية إلى تحقيق حل الدولتين. وإننا نحث القادة على الامتناع عن التحديات التي تؤدي إلى تعقيد استئناف مفاوضات السلام والتعاون الإسرائيلي - الفلسطيني.

إن التقدم نحو تحقيق السلام هو حاجة ملحة، ليس للإسرائيليين والفلسطينيين فحسب، وإنما للمنطقة والعالم. ويظل هذا الهدف في صميم الجهود التي نبذلها.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر السيد فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية؛ والمراقب الدائم عن فلسطين، السيد رياض منصور؛ والممثل الدائم لإسرائيل، السيد رون بروسور، على بيانهم.

إن منطقة الشرق الأوسط تعاني خلال هذا الربع من ازمتين تتطلبان أن يعالجهما المجتمع الدولي على نحو عاجل.

أولاً، تم التأكيد في مرات عديدة على الحاح التعامل مع مسألة عملية السلام الإسرائيلي - الفلسطيني وهو الحاح قائم على أساس التهديد الذي تمثله المسألة للحل القائم على وجود دولتين، وهو من الواضح السبيل العادل الوحيد والمحتملة استدامته لتسوية ذلك النزاع. ونحن بالطبع نشيد بكون الولايات المتحدة تشاطر هذا الشعور بالإلحاح وبكونها استجابت، ونحن عازمون على دعم جهودها لتحقيق استئناف عملية السلام. ويحدونا الأمل في أن يسفر ذلك عن عودة الطرفين إلى المفاوضات المباشرة بدون شروط مسبقة وعلى أساس يتسم بالمصداقية، بغية التوصل إلى تسوية دائمة تعالج المجموعة الكاملة لمسائل الوضع النهائي. وستشمل هئية بيعة سياسية عملية لتلك المفاوضات اتخاذ تدابير لبناء الثقة تمكن من انهاء حلقة عدم الثقة بين الطرفين وثبتت لشعبيهما انه يمكن ايجاد مستقبل افضل من خلال المفاوضات.

لقد وافق الطرفان على الانخراط في بذل جهود جديدة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية للشعب الفلسطيني، عن طريق إزالة بعض العوائق التي تعترض سبيل التجارة في الضفة الغربية، وتوسيع استثمارات القطاع الخاص في الضفة الغربية. وهذا ليس بديلاً من المفاوضات الجادة، ولكن يحدونا الأمل في أن تزيد تلك التدابير من فرص نجاح المحادثات.

وستعمل الولايات المتحدة عن كثب مع المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، ومع ممثل المجموعة الرباعية توني بلير للمساعدة في تحريك العملية إلى الأمام.

ومثلما قال الرئيس أوباما في القدس، على الرغم من التحديات الواضحة، فإن "السلام ضروري، والسلام عدل، والسلام ممكن". وسوف تواصل الولايات المتحدة دعم الشعب الفلسطيني وجهوده الرامية إلى بناء أسس دولة في المستقبل. ولقد قدمنا مؤخراً ٦٩٥,٧ مليون دولار كمساعدات، بما في ذلك مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية. وما فتئت الولايات المتحدة أكبر مانح ثنائي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، إذ قدمت لها أكثر من ٢٣٣ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٢، و ١١٣ مليون دولار حتى الآن في السنة المالية ٢٠١٣.

ونحن نواصل دعم التطلعات الفلسطينية إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء ومستقلة. ونتطلع إلى أن تواصل السلطة الفلسطينية عملها، وأن تنعش الاقتصاد الفلسطيني، وتصلح المؤسسات كي تكون في خدمة الشعب الفلسطيني على نحو أفضل.

ويجب علينا جميعاً أن نسعى بنشاط لبلوغ الحل القائم على دولتين وتحقيق السلام الشامل، مع ادراكنا، بطبيعة الحال، للتحديات التي ما زالت قائمة. فالصواريخ التي يطلقها المتطرفون من غزة وسيناء باتجاه إسرائيل تستمر في تقويض تلك الجهود، وتهدد سلامة المواطنين الإسرائيليين العاديين

مسألة تحقيق الوحدة الفلسطينية تحظى بالاهتمام. ونحن نؤيد جهود الرئيس عباس وناشد الأطراف الفاعلة الإقليمية دعم هذه الجهود بغية إحراز التقدم صوب تحقيق المصالحة في ظل سلطته، وتمشيا مع الالتزامات الدولية التي قطعتها منظمة التحرير الفلسطينية.

كما أن تغيير السياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بقطاع غزة وانهاء الحصار يعدان شرطين أساسيين لإحراز تقدم في ذلك الصدد. وستؤدي تلك التغييرات إلى تعزيز موقف من يدعمون السلام باسم سكان تحكيمهم اليوم بشكل حصري حركة حماس. وبطبيعة الحال، في الوقت نفسه يجب أن نضع نصب أعيننا متطلبات أمن إسرائيل؛ ولا نزال ندين إطلاق الصواريخ على إسرائيل وندعو إلى الامتنال الصارم للهدنة.

ومرة أخرى أود أن أؤكد مجدداً على استعداد فرنسا للإسهام في التوصل إلى حل دائم، لا سيما بالتعاون مع شركائنا الأوروبيين. ولا بد من اذكاء بصيص الأمل ذاك بدعم المجتمع الدولي المتفق عليه بصورة مشتركة، وبخاصة من جانب الأطراف الفاعلة الإقليمية، التي يجب أن تشارك في البحث عن حل في سياق مبادرة السلام العربية.

وفي سوريا، يتعذر اكتشاف أي بارقة أمل. وسمعنا قبل وقت قصير عن مئات المدنيين والنساء والاطفال، الذين ذبحهم النظام والمليشيا التابعة له في منطقة جديدة الفضل. وشرد أربعة ملايين ونصف المليون من السوريين؛ ولجأ مليون ونصف مليون سوري إلى البلدان المجاورة. ووصلت الخسائر البشرية للأزمة في الوقت الحالي إلى مقتل حوالي ١٠٠ ٠٠٠ شخص، معظمهم مدنيون، بالإضافة إلى اختفاء عشرات الآلاف. وبالتالي يطرح التساؤل عن متى سيتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لوضع حد للمعاناة. ونحن نعلم ماهية تلك التدابير؛ وقد حاولنا تحقيق اتخاذها في هذا المنتدى.

وفي ذلك الصدد، نشعر بالقلق من حالة السجناء الفلسطينيين والتوترات الناجمة من ذلك. وبالإضافة إلى الجانب الإنساني، الذي لا بد أن تدركه السلطات الإسرائيلية، وينبغي أن يضطرها لاتخاذ تدابير عاجلة ومناسبة، فإننا نناشدها احترام المجموعة الكاملة لالتزاماتها الدولية المتعلقة بالاحتجزين الفلسطينيين، بصرف النظر عن مركزهم. وعلى نحو مماثل، يجب تشجيع التنمية الاقتصادية في فلسطين، وهي مهمة كرس نفسه لها بصفة خاصة رئيس الوزراء السابق، السيد سلام فياض؛ وقد أشدنا بإجراءاته الحاسمة التي تهدف إلى بناء المؤسسات الضرورية لقيام دولة فلسطينية في المستقبل. ونولي أهمية كبيرة لمواصلة تلك الممارسات الجيدة للحكومة التي هدفت إلى تعزيز مصداقية الدولة الفلسطينية، وحققت لها اعتراف المجتمع الدولي وثقته بها. ولذلك ينبغي أن يكون من الممكن تجاوز مرحلة المشاريع وتعزيز التنمية في المنطقة جيم لتحقيق منفعة الشعب الفلسطيني.

وعلاوة على ذلك، من الواضح أن وضع حد للأنشطة الرامية إلى الهدم والمصادرة يعد ضرورة إنسانية، ونشعر بالأسف الشديد لأنه وقعت ١٦ عملية هدم خلال يوم واحد بالأمس فقط، على نحو ما ابلغ به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وفضلا عن ذلك، لا يمكن تحقيق أي شيء بدون استعداد الطرفين للعمل صوب تعزيز السلام الحقيقي. ونشيد بالموقف المسؤول الذي ابداه الزعيمان الإسرائيلي والفلسطيني وبيانهما المؤيد للحل القائم على وجود دولتين. ويجب دعم ذلك البيان بأعمال: فالتدابير الانفرادية، لا سيما الأنشطة الاستيطانية، التي تستمر وتنتهك القانون الدولي، تؤدي إلى تقويض آفاق السلام وبالتالي لا بد من وقفها. أما بالنسبة للسلطة الفلسطينية، فإننا نتوقع أن نراها وهي تستخدم بصورة بناءة مركزها الجديد هنا في الأمم المتحدة. وفي ما يتعلق بآفاق التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين، لا تزال

الكاملة وقادرة على تنظيم الانتخابات، وهي حكومة نحن على استعداد للعمل معها من أجل القيام بالمهام التي يتعين إنجازها.

وللأسف، لم نصل بعد إلى تلك المرحلة؛ فقبل وقت قصير لا يتجاوز الأسبوع الماضي أكد الرئيس الأسد مجدداً على رفضه لهذه الحكومة في بيان يتجاهل واقع الأزمة السورية. وتوجد بارقة الأمل الوحيدة في المعارضة، التي لا تزال تؤيدها. ونتيجة للمبادرة الجريئة التي قدمها السيد معاذ الخطيب، ونحن نشيد بها، اعترف الائتلاف بمبدأ الانتقال السياسي وهو ملتزم به، على نحو ما ذكر في اسطنبول. وناشد المجتمع الدولي مساندة تلك المبادرة، بغية تقديم الدعم للقوة الوحيدة المستعدة لتمهيد الطريق أمام الانتقال السياسي. وقد سعينا لإيجاد محاور عملي، ولدينا محاور تعترف به الجامعة العربية وأغلبية المجتمع الدولي؛ وهو محاور منخرط في انشاء حكومة تسعى إلى توحيد العناصر المختلفة للمجتمع السوري. وذلك الطرف الفاعل لا غنى عنه في تهيئة الظروف لإجراء انتقال سياسي، ونحن في الأمم المتحدة علينا أيضاً أن نأخذ ذلك بعين الاعتبار.

وقبل أن اختتم بياني، أود أن أتطرق للبنان، وهو محاصر في لج هذه العاصفة. ونشيد بالجهود التي بذلتها الحكومة اللبنانية، في ظل قيادة الرئيس سليمان، لتنفيذ ما يسمى بسياسة النأي بالنفس، وهي السياسية الوحيدة التي يمكن أن تحمي لبنان من الإنزلاق إلى الحرب الأهلية. وفي حين لا يزال يزداد عدد الحوادث على الحدود وانتهاكات سوريا لحدود لبنان، فإننا نناشد الشعب اللبناني مواصلة التمسك بالمبادئ المتفق عليها في إعلان بعبدا، من أجل استقرار بلده. ونشيد بالتوصل السريع إلى اتفاق بشأن تعيين السيد تمام سلام رئيساً للوزراء، وايضا بالجهود التي تبذل لضمان التوصل سريعاً إلى اتفاق بشأن تشكيل الحكومة الجديدة، وتنظيم الانتخابات البرلمانية على اساس اتخاذ نهج توافقي وضمن الاطار الزمني الدستوري.

وسيكون أول هذه التدابير إحالة المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية من أجل المحاكمة على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في سوريا، وتقع المسؤولية عنها في المقام الأول على عاتق نظام بشار الأسد. ثانياً، ينبغي أن نمارس المزيد من الضغط لدواع إنسانية بغية إنهاء أعمال العنف العشوائية التي ترتكب بحق المدنيين، مثل القاء النظام للقنابل على المناطق المدنية حتى يمكن الوصول إلى جميع المحتاجين بكفالة إيصال المساعدة الإنسانية عبر الحدود والسماح للمنظمات غير الحكومية المختصة بتقديم تلك المساعدة. ولكن الرسالة التي وجهها مجلس الأمن فيما يتعلق بتلك المسائل غير كافية. فتقديم تلك المساعدة أمر أساسي لاحتواء تدفق اللاجئين، الذين يسببون ضغطاً لا يمكن احتماله على البلدان المجاورة، وبخاصة الأردن ولبنان، وبالتالي يؤديون إلى تقويض استقرار تلك البلدان المعرض للخطر بالفعل. ولا يسعنا سوى مواصلة الاشادة بجهود هذه البلدان لإبقاء الحدود مفتوحة. ويجب أن نستجيب للنداء الذي وجهه السيد غويتريس من أجل حشد جهود المجتمع الدولي وتقديمه الدعم إلى البلدان المضيفة؛ وبشكل مماثل، على الجهات المانحة أيضاً أن تحشد جهودها للوفاء للعاجل بتعهداتها بتقديم المعونة التي قطعتها في مؤتمر الكويت.

ومع ذلك، فإن الأمر الضروري، أولاً وقبل كل شيء، هو إجراء عملية انتقال سياسي تمثل بوضوح قطعاً للصلة مع الماضي وتستجيب لتطلعات الشعب السوري المشروعة إلى اختيار مصيرهم بالذات بطريقة ديمقراطية. وبغية إنجاز ذلك العمل، يوجد لدينا بيان جنيف، (S/2012/523، المرفق).

والإيضاحات الضرورية التي قدمها الممثل الخاص المشترك، السيد الابراهيمسي، في مخاطبته للمجلس. وقبل كل شيء، يجب أن نضمن نقل السلطات الرئاسية بالكامل إلى حكومة انتقالية. وذلك هو تسلسل الأحداث الذي يمكن أن يقود إلى إنشاء حكومة انتقالية، تتمتع بالسلطات التنفيذية

المفاوضات ووضع خطة عمل تتضمن جدولاً زمنياً واضحاً. وهناك حاجة ملحة إلى المضي قدماً. وفي السياق الحالي، فإن عدم القيام بأي شيء هو بمثابة نكوص.

والبيانات الصادرة مؤخراً عن السلطات الإسرائيلية التي تؤكد فيها مجدداً التزامها بالحل القائم على وجود دولتين هي خطوة أولى في الاتجاه الصحيح ويجب على الحكومة الإسرائيلية الجديدة الآن أن تترجم هذه الأقوال إلى أفعال وأن تتخذ التدابير الكفيلة باستئناف المحادثات بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية واحترام الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع الفلسطينيين.

ولكسمبرغ تشعر، في الواقع، بقلق عميق إزاء السياسة الاستيطانية. ونشجب الإذن الأولي الصادر في بداية نيسان/أبريل بتنفيذ مشروع بناء جديد ومواصلة المشاريع الاستيطانية القائمة وتدمير الهياكل الأساسية الفلسطينية. كما نشجب التصريحات التي أدلى بها بعض أعضاء الحكومة الإسرائيلية الجديدة في الأسبوع الماضي، تأييداً لجهود تعزيز المستوطنات، بما في ذلك في المنطقة هاء-1.

ولن يصدق أحد في فلسطين أن جهود السلام يمكن أن تنجح إذا استمرت الأنشطة الاستيطانية وإذا استمر الحصار المفروض على غزة وإذا حدثت زيادة في إنشاء الطرق الخاصة بالمستوطنين وإذا استمر حدار الفصل في فصل الفلسطينيين عن أرضهم وإذا استمر الاحتجاز الإداري. وهذه الأعمال غير القانونية لا تؤدي إلا إلى تفاقم التوترات والمعاناة وتقوض الثقة في مستقبل عملية السلام. ولا بد من التأكيد على أن هذه الأعمال تتناقض مع رؤية وجود دولتين تتعايشان في سلام وأمن.

وبطبيعة الحال، يجب على الفلسطينيين أيضاً تهيئة الظروف المواتية لاستئناف المحادثات من خلال الوفاء بالتزاماتهم والتقييد بمبادئ المجموعة الرباعية ومواصلة جهودهم لمكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، ندين عمليات إطلاق الصواريخ في

وفي الختام، فإن هذه منطقة تقف على حافة الكارثة من جراء الأزمة السورية، وبسبب العبء الذي يمثله اللاجئون، وهو ينشئ مشاكل اجتماعية - سياسية، ومشكلة الإرهاب الراديكالي، الذي ينتشر، على نحو ما خشينا، عبر سوريا التي أصبحت مكاناً للذبح. ولا يمكننا أن نتحمل تجاهل هذه المنطقة، وهو منطقة بالغة الأهمية من الناحية الاستراتيجية لصون السلام والأمن العالميين، وهي بدون اتخاذنا إجراء عاجلاً ستتصاعد لتصل إلى فوضى ستنتشر إلى خارج الشرق الأوسط. ونحن نواجه خياراً هو: إما أن نؤيد اتخاذ المجتمع الدولي لأجراء قوي عن طريق مساندة الولايات المتحدة في ضمان تمكين العملية السياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين من المضي قدماً وتحقيق تسوية دائمة أو لا نؤيده. ويجب أن نبدي حماسة مماثلة في معالجة الحالة السورية في بحثنا عن انتقال سياسي، وهي حماسة أحققنا حتى الآن في إبدائها، ومن ثم سمحنا للمنطقة بالوقوع في الهاوية بصورة أعمق من أي وقت مضى.

**السيدة لوكا (لكسمبرغ)** (تكلمت بالفرنسية): أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية. كما أشكر المراقب الدائم لفلسطين والممثل الدائم لإسرائيل على بيانتهما.

تؤيد لكسمبرغ تماماً البيان الذي سيدي به مراقب الاتحاد الأوروبي خلال هذه المناقشة.

أولاً، أود أن أتناول عملية السلام في الشرق الأوسط. أمامنا اليوم فرصة لإعداد مبادرة سياسية جادة للتوصل من خلال المفاوضات إلى حل قائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧. والزيارتان اللتان قام بهما الرئيس أوباما ووزير الخارجية كيري للمنطقة مؤخراً تمثلان معلمين هامين في إعادة إطلاق عملية السلام. ومن المهم للغاية، من أجل الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء، أن يقطع الطرفان التزاماً حقيقياً الآن بالتغلب على حالة الجمود واستئناف

وقد قلنا ذلك في كانون الثاني/يناير ونكره اليوم بقوة: في غياب عملية مساءلة ذات مصداقية على الصعيد الوطني، فإن الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية أمر ضروري.

وأبلغ الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، السيد الأخضر إبراهيمي، ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة فاليري أموس، المجلس في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.6949) بأن: سوريا على وشك الانهيار، نقطة اللاعودة. إن سوريا تنهار. ولذلك، فإن ثمة ضرورة ملحة لأن يتصرف مجلس الأمن قبل فوات الأوان.

وفي يوم الخميس الماضي، تمكن المجلس من اتخاذ الخطوة الأولى بالموافقة على رسالة تدعو إلى رفع القيود المفروضة على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وإلى تيسير إيصال المعونة الإنسانية عبر الحدود. فمن غير المقبول بالمرّة إعاقه عمل وكالات الأمم المتحدة في سوريا وأن تكون القوافل الإنسانية هدفا للهجمات. ويجب على جميع أطراف الصراع أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك وصول الموظفين الطبيين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية العاملين في المجال الإنساني.

وفي الوقت نفسه، دعا المجلس جميع أطراف الصراع إلى وقف العنف المسلح وشدد على ضرورة بدء عملية سياسية تؤدي إلى انتقال سياسي استنادا إلى بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وكانت هذه الرسالة خطوة أولى. ويجب علينا الآن أن نضفي قُدما. وإذا ما كنا نريد أن يضطلع المجلس بمسؤوليته الرئيسية بموجب الميثاق، يجب علينا التغلب على انقساماتنا والعمل على إعادة الطرفين إلى الحوار في أقرب وقت ممكن والتوصل إلى حل سياسي، بالنظر إلى خطورة الحالة الإنسانية.

والائتلاف الوطني السوري محاور شرعي يمثل جانب المعارضة. ويجب أن ندعمه بصورة كاملة وأن نشجعه على زيادة طابعه التمثيلي وشموله وعلى أن يركز جهوده على

الأسابيع الأخيرة، والتي استهدفت المدنيين في جنوب إسرائيل. فلا يوجد ما يبرر العنف. وتلك الهجمات غير مقبولة.

ومن دواعي الأسف أن نعلم باستقالة السيد سلام فياض من منصب رئيس وزراء فلسطين. ونغتتم هذه الفرصة لنشكره على خدمته لشعبه في هذا الموقف الصعب، ولا سيما في ما يتعلق بإنشاء وتعزيز مؤسسات الدولة الفلسطينية. ومن الأهمية بمكان مواصلة عمله في هذه الفترة الحاسمة بالنسبة لعملية السلام.

فعام ٢٠١٣ سيكون عاما حاسما بالفعل. ولم يعد هناك وقت للاستماع أو حتى الكلام. وحن وقت العمل. وعلينا أن نتفادى، للمرة الألف، إثارة مشاعر خيبة الأمل المريرة والغضب وما يعقبها من عنف.

ولكسمبرغ مستعدة، مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، للإسهام بنشاط في الجهود الرامية إلى إحياء عملية السلام، وذلك بالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة الرئيسية والمجموعة الرباعية وبلدان المنطقة.

أنتقل الآن إلى سوريا. فبينما تزداد الحالة سوءا كل يوم، لم تعد الكلمات تكفي لوصف الأهوال التي يعاني منها الشعب السوري، بما في ذلك استخدام القذائف والقنابل العنقودية والتعذيب والعنف الجنسي وتجنيد الأطفال لأهداف عسكرية. وسيكون من الصعب إعداد قائمة شاملة بجميع الجرائم التي تُرتكب بشكل يومي. ويساورنا، مثل الآخرين، بالغ القلق إزاء الاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية. وثمة حاجة ملحة إلى أن تتمكن لجنة التحقيق التي أنشأها الأمين العام من زيارة سوريا مع منحها إمكانية الوصول الكامل من أجل إلقاء الضوء على جميع الادعاءات ذات المصداقية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية.

وللأسف، فإن قائمة الجرائم التي يدينها الضمير الإنساني تزداد طولا. ويجب ألا يفلت مرتكبو هذه الجرائم من العقاب.

**السير مارك لابل غرانت** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية التي قدمها خلال هذا الصباح، والممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على بيانهما الهامين.

لا تزال عملية السلام في الشرق الأوسط محورية فيما يخص الأحداث التي تشهدها المنطقة برمتها. وكما قال الرئيس أوباما في القدس الشهر الماضي، إن السلام ضروري وعادل وممكن. إننا نرحب بالجهود التي بذلها وزير الخارجية كيري، وحسن النية الذي استقبل به الطرفان تلك الجهود. إن المملكة المتحدة على أهبة الاستعداد لحشد دعم الاتحاد الأوروبي لأي خطوات حاسمة لإحلال السلام. ونتشاطر رؤية عالم يعيش فيه الشعب الإسرائيلي في سلام وأمن إلى جانب الشعب الفلسطيني، الذي لديه دولة ذات سيادة وقابلة للحياة.

ولكن حتى تتحقق تلك الرؤية، يجب على كلا الطرفين اتخاذ خطوات عاجلة لإعادة بناء الثقة. وتقدم الأحداث التي جرت خلال هذا الشهر صورة متباينة. إننا نرحب بالتقارير المتعلقة بالاتفاق على إنهاء الاضراب عن الطعام الذي يقوم به الأسير الفلسطيني سامر العيساوي. ومع ذلك، لا يزال يساور المملكة المتحدة القلق إزاء استمرار انتشار استخدام إسرائيل للاعتقال الإداري، ولا سيما في ضوء موافقة إسرائيل في أيار/مايو عام ٢٠١٢ على الحد من استخدامه.

أدى استمرار استخدام جيش الدفاع الإسرائيلي للذخيرة الحية، إلى وفاة مراهقين فلسطينيين. على الجانب الآخر، أفيد عن استخدام قنابل مولوتوف ضد جيش الدفاع الإسرائيلي خلال مواجهات في طولكرم في وقت سابق من هذا الشهر. ودعت حكومة بلدي إلى إجراء تحقيق في تلك الاشتباكات. وأطلق أيضا عدد مقلق من الصواريخ من غزة على إسرائيل خلال الشهر الماضي. إننا ندين هذه الأعمال. وتم الترحيب بفترة الهدوء التي سادت منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ونحن

صياغة رؤية مشتركة للانتقال السياسي ليستنى ضمان إيجاد حل سياسي لمستقبل سوريا والبناء على مقترحات الحوار التي قدمها السيد معاذ الخطيب. ويجب أن يدرك الرئيس الأسد أنه ليس بوسع تحقيق الانتصار في ساحة المعركة أو التشبث بالسلطة لأجل غير مسمى. ولا يمكنه الادعاء بأنه يمثل التطلعات المشروعة للشعب السوري.

وقد تخطى الصراع الحدود السورية. ولا يوجد بلد مجاور بمنأى عن الآثار الأمنية والإنسانية للحرب في سوريا. وليس من قبيل المبالغة القول إن لبنان والأردن يواجهان تهديدا وجوديا. ونعرب مرة أخرى عن امتناننا لما تظهره البلدان المجاورة من تضامن بمواصلة استضافتها للاجئين الفارين من سوريا. وفي ظل هذه الحالة المأساوية، من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى الوفاء بالتعهدات التي قُطعت خلال مؤتمر الكويت في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

وقد أوفت لكسمبرغ، من جانبها، بالتزاماتها وحولت الأموال التي وعدت بتقديمها إلى وكالات وبرامج الأمم المتحدة. وبالنظر إلى الاحتياجات المتزايدة، قررت حكومتنا في الأسبوع الماضي تقديم مساهمة إضافية في صورة معونات إنسانية بقيمة مليون يورو.

سأحتتم ملاحظاتي بحث السلطات السورية على وقف إطلاق النار عبر الحدود والاحترام الكامل للسيادة والسلامة الإقليمية للبنان وغيره من البلدان المجاورة. ونرحب بالجهود التي يواصل الرئيس ميشال سليمان بذلها للحفاظ على وحدة واستقرار لبنان.

إننا ندعو جميع الأطراف إلى احترام سياسة النأي بالنفس التي اعتمدها لبنان. بشكل عام، يجب القيام بكل شيء لمنع النزاع السوري من الانتشار ليصل إلى المستوى الإقليمي.

و يظل هدفنا الأساسي والعاجل هو إيجاد تسوية سياسية للصراع. ولا نزال ثابتين في دعمنا للجهود التي يبذلها الممثل الخاص المشترك الإبراهيمي، ولكن هامش مناورته يتقلص بشكل سريع. وعن نظام الأسد، الذي تغذيه البلدان القليلة التي لا تزال تدعمه، يزداد حدة، ويتراوح بين استخدام صواريخ سكود ضد المدنيين واستخدام النظام المزعوم للأسلحة الكيميائية. إننا نؤيد بشدة تحقيقات الأمين العام في جميع مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية، ونحث السلطات السورية على إتاحة الوصول الكامل وغير المقيد والفوري لفريق التحقيق.

سرعان ما أصبحت الكارثة الناجمة عن نظام الأسد الوحشي أكبر كارثة إنسانية في القرن الحادي والعشرين. حيث من المرجح أن يكون عشرة ملايين شخص، يشكلون نصف سكان سوريا، في حاجة إلى مساعدات إنسانية بحلول نهاية هذا العام. ويشمل ذلك ما يناهز ٤ ملايين لاجئ، تقدر الأمم المتحدة أنهم سوف يغادرون سوريا بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وقتل كذلك أكثر من ٥٠.٠٠٠ شخص منذ استخدام حق النقض ضد مشروع القرار الأخير بشأن سوريا في تموز/يوليه ٢٠١٢، لكن عدم اتخاذ المجلس لأي إجراء يظل أمرا حليا.

ستبذل المملكة المتحدة إلى جانب شركائها، كل ما في وسعهم لدعم المعارضة المعتدلة من أجل بناء الضغط، بهدف التوصل إلى تسوية سياسية من أجل بناء سوريا تنعم بالحرية والديمقراطية. لقد اجتمع وزراء خارجية الفريق الأساسي في أصدقاء سوريا في نهاية الأسبوع الماضي في اسطنبول مع الائتلاف الوطني. وأكد الائتلاف في إعلانه، التزامه بالتوصل إلى إيجاد حل سياسي وإرساء مرحلة انتقالية سياسية، لضمان حقوق ومشاركة الأقليات في تشكيل مستقبل سوريا، ورفض الإرهاب وضمان سلامة الأسلحة الكيميائية، وكرر التزامه بحقوق الإنسان وبالقانون الإنساني الدولي.

ندعو جميع المسؤولين إلى احترام وقف إطلاق النار بالكامل. وأخيرا، تستمر الوتيرة المقلقة لعنف المستوطنين. كما نرحب بالتحقيقات التي شرعت فيها حكومة إسرائيل، وتطلع إلى مساءلة جميع مرتكبي هذه الأفعال.

إن الاستقرارين الاقتصادي والسياسي مهمان لتهيئة الظروف من أجل السلام. وكما قال وزير الخارجية في بلدي في ١٤ نيسان/أبريل، فإننا نأسف لنبا استقالة السيد سلام فياض من منصب رئيس الوزراء الفلسطيني. فقد سمح تفانيه وحيويته للسلطة الفلسطينية بقطع أشواط كبيرة إلى الأمام فيما يخص بناء المؤسسات الضرورية للدولة الفلسطينية المستقبلية. ويجب أن نستمر في دعم تلك المؤسسات. في هذا السياق، فإننا نرحب بقرار إسرائيل المتخذ في ٢٥ آذار/مارس المتعلق باستئناف تحويل عائدات الضرائب للسلطة الفلسطينية، وذلك تمشيا مع التزاماتها الدولية، ونتوقع أن يستمر ذلك. ولا تزال المملكة المتحدة مؤيدا قويا ومتبرعا ماليا رئيسيا للسلطة الفلسطينية. وكما قلت في المناقشة التي عقدت في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.6906)، نريد أن يكون عام ٢٠١٣ عام سلام بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين. وسوف يتطلب ذلك من رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس إظهار القيادة الجريئة والحاسمة اللازمة لتحقيق سلام دائم تستحقه شعوب المنطقة. ونأمل في أن يرقيا إلى مستوى توقعاتنا.

أنتقل الآن إلى سوريا، وأود أن أبدأ بالإعراب عن الغضب إزاء التقارير الواردة هذا الأسبوع بخصوص وقوع أعمال قتل لمئات الأشخاص على أيدي قوات الحكومة السورية، بمن فيهم العديد من النساء والأطفال، في ضواحي دمشق. وكما قال وزير الخارجية في بلدي يوم الاثنين، فقد شكل ذلك مؤشرا آخر على الوحشية القاسية لنظام الأسد ومناخ الإفلات من العقاب الرهيب داخل سوريا.

يجب على جميع الأطراف في سوريا ضمان تمكن وكالات المساعدة الإنسانية من تقديم المعونة المنقذة للحياة بشكل فعال، وبأمان، وبشكل كامل ودون عوائق، وذلك تمثيا مع التزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي. إننا ندعو الحكومة السورية إلى تسهيل الوصول إلى جميع المناطق السورية بحرية ودون قيود، بما في ذلك لوكالات تقديم المساعدات عبر خطوط وحدود البلدان المجاورة. كما يجب على مجلس الأمن معالجة هذه المسألة على وجه السرعة. وأخيرا، يجب مساءلة أولئك الذين يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان. وندعو السلطات السورية إلى تمكين لجنة التحقيق من الوصول الفوري والكامل وغير المقيد إلى جميع أنحاء سوريا. إننا نؤيد بشدة الدعوات الموجهة إلى مجلس الأمن من أجل إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية. وتظل المملكة المتحدة في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى ضمان أن يشعر أولئك الذين يرتكبون جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بالصرامة التامة للعدالة الدولية.

**السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** إن الحالة فيما يتعلق بتسوية الأزمة في الشرق الأوسط ما زالت هشة تماما. وقد تأكد ذلك مرة أخرى نتيجة التوتر المتجدد في أوائل نيسان/أبريل حين أطلق مقاتلون فلسطينيون من غزة الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية، وردا على ذلك، قام الطيران الإسرائيلي بمهاجمة قطاع غزة. وفي الأيام الأخيرة، تدهورت الحالة في الضفة الغربية على نحو خطير للغاية، حيث أدت المظاهرات التي خرجت في أعقاب وفاة محتجز فلسطيني إلى وقوع مصادمات مع الجنود الإسرائيليين. ولحسن الطالع، لم يتطور ذلك إلى موجة عنف واسعة النطاق.

وتلك الحالة الهشة تثير قلقنا البالغ، بالطبع. ونحن نؤكد إدانتنا لكل المظاهر الإرهابية، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل. وتتفق في الرأي على ضرورة مكافحة

في المقابل، كررت المجموعة الأساسية المؤلفة من ١١ بلدا دعمها لإيجاد حل سياسي، ووافقت على زيادة دعمها للائتلاف بشكل كبير، وتوجيه جميع المساعدات العملية من خلال المجلس العسكري الأعلى. وحث المجتمع الدولي على تقديم المزيد من الدعم للبلدان المستضيفة للاجئين السوريين.

إن المملكة المتحدة تثني على الأردن ولبنان وتركيا والعراق على كرمها فيما يخص تقديم ملاذ حيوي للفارين من سوريا. ورغم الضغوط على موارد تلك الدول، فإننا نحثها على مواصلة إبقاء حدودها مفتوحة. ويؤكد التأثير المدمر للأزمة على الاستقرار الإقليمي، الحاجة الملحة لإيجاد حل سياسي. وليس ثمة شك في أن الحالة تشكل تهديدا واضحا ومباشرا للسلم والأمن الدوليين.

ولكن ليس بوسع الدول المجاورة تحمل عبء اللاجئين لوحدها. وقد وفرت المملكة المتحدة ٢٦٠ مليون دولار لتمويل المساعدات الإنسانية، ووفينا بالكامل بالتعهدات التي قطعناها في مؤتمر المانحين الذي عقد في الكويت. وندعو جميع الدول إلى أن تحذو حذونا، وترجم على الفور التعهدات إلى مساهمات مالية فعلية. وقيامها بذلك، سوف يمكن الأمم المتحدة من توسيع نطاق استجابتها. ونأمل أن تعيد البلدان التي لم تقدم بعد التزامات مالية، النظر في موقفها.

يجب على الحكومة السورية والأطراف الأخرى في النزاع الإزالة الفورية لجميع العوائق التي تحول دون وصول المعونة الإنسانية. إن الحالة التي وصفتها وكيلا الأمين العام فاليري أموس للمجلس الأسبوع الماضي (انظر S/PV.6949) غير مقبولة إطلاقا. فكل شاحنة بحاجة إلى تصريح يوقع عليه وزيران. وثمة حاجة إلى ما لا يقل عن ١٠ مذكرات شفوية لقافلة معونة واحدة. وجرى تخفيض عدد المنظمات غير الحكومية المعتمدة من ١١٠ إلى ٢٩.

أن يستمر نتيجة لاستمرار الاحتلال والمآزق الخطير الناجم عن المستوطنات في الشرق الأوسط.

فيما يتعلق باستعادة الوحدة الفلسطينية، على أساس برنامج عمل منظمة التحرير الفلسطينية، فإن ذلك ليس مجرد عنصر مهم للنجاح في عملية المفاوضات فحسب، بل إنه ضمان لتنفيذ اتفاقات السلام المحتملة أيضا. ونحن مقتنعون بأن استئناف عملية المفاوضات والتغلب على تراكمات انعدام الثقة يمكن أن يتم من خلال عقد اجتماع للمجموعة الرباعية على المستوى الوزاري، ومن الأفضل أن يعقد بمشاركة دول عربية والإسرائيليين والفلسطينيين.

إن الأحداث في الجمهورية العربية السورية تسير وفق سيناريو مأساوي. ونحن ندين بشدة قيام مقاتلي المعارضة السورية المسلحة باحتجاز أسقفي الكنيستين الأورثوذكسيين اليونانية والسورية في حلب. وهذا الاستفزاز الإجرامي يؤكد مرة أخرى مخططات المتطرفين لتأجيج نيران الانقسام العرقي والديني. وقد حدث ذلك بعد يومين فحسب من الائتلافات الوطنية في اسطنبول، التي طرحت إعلانا يضمن حقوقا متساوية للأقليات، بما في ذلك الأقليات الدينية. وهذا لا يعني سوى أن قادة تلك الائتلافات إما أنهم غير جديرين بالثقة أو أنهم لا يسيطرون على الموقف. وقد وقع الحادث على الحدود التركية فيما يسمى بالأرض المحررة، التي تتلقى مساعدة خارجية سخية.

لقد أصابنا بالذهول قرار الاتحاد الأوروبي بالسماح باستيراد النفط والمنتجات النفطية من تلك المناطق بغض النظر عن ما تكبده من وضع ذلك القرار الخطير، الذي يتجاوز قواعد القانون الدولي ومبدأ السيادة الوطنية، في محاولة تصوير ما فعله على أنه بادرة دعم للمعارضة المعتدلة. ولا حاجة لأن يكون المرء نبيا ليفهم أن الأموال سوف تندفق على أقوى المجموعات المسلحة، وأولئك هم المتطرفون والمتشددون، بما في ذلك الإرهابيين المرتبطين بالقاعدة، أي جبهة النصرة - التي تحتل الكثير من المناطق الغنية

الإرهاب بلا هوادة. إلا أن استخدام القوة ضد المدنيين وانتهاك حقوق الإنسان وانتهاك القانون الدولي الإنساني أمر غير مقبول أيضا. ونؤكد مجددا اعتقادنا بضرورة تقديم المساعدة الفعالة بغية استئناف المفاوضات والاتصالات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويجب أن تستأنف المفاوضات بدون شروط مسبقة، ولكن على الأساس المعروف المعترف به دوليا، والذي ورد بوضوح، في جملة أمور، في بيان المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وأكد عليه مجددا البيان الصادر في ختام مؤتمر القمة لمجموعة الثمانية المعقود في لندن في ١١ نيسان/أبريل من هذا العام.

إن تجدد العنف والمواجهة العسكرية يطيح بكل فرصة لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية. ونحن نحث جميع الأطراف المعنية على الالتزام باتفاقات وقف إطلاق النار المبرمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بين الإسرائيليين والمجموعات النشطة في غزة، والعمل، على هذا الأساس، من أجل التحرك صوب رفع كامل للحصار المفروض على قطاع غزة. ولا بد من تجنب أي خطوات تعرقل السعي إلى سبل تكفل استئناف عملية التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية برمتها. وفي الوقت نفسه، يتعين على الأطراف أن تبذل جهدا من أجل استعادة الثقة المتبادلة وتعزيزها. ونرى أنه من المهم في هذا الصدد، بصورة خاصة، وقف الأنشطة الاستيطانية وتسوية القضايا الإنسانية الملحة، بما في ذلك تلك المتعلقة بانتهاك القانون الدولي الإنساني فيما يتصل بالمحتجزين والسجناء الفلسطينيين.

إننا نرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها والتي أفضت إلى تعليق إضراب محتجز فلسطيني عن الطعام. ونلاحظ الإسهام الكبير لرئيس وزراء السلطة الفلسطينية المستقيل سلام فياض الذي كان يعمل من أجل إنشاء مؤسسات دولة فلسطينية. ويجب أن يتذكر المجتمع الدولي أن التقدم الاقتصادي لا يمكن

الحكومة السورية الشرعية، لا سيما في الأمم المتحدة، التي تتمثل مهمتها بالدرجة الأولى في حماية الشرعية الدولية.

**السيد كينلان (أستراليا)** (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن شكرنا للسيد فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية التي قدمها صباح اليوم.

وكما نعرف، فإن تعمق الأزمة بشأن النزاع في سوريا شاغل يقلقنا جميعا بحق. وينبغي أن يكون الأمر على هذا النحو، إلا أن ذلك ينبغي ألا يعوقنا بالطبع عن ضرورة تنشيط عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين. وأستراليا تدعم كل الجهود الرامية لتحقيق أمن دائم لإسرائيل وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء. وحل الدولتين الدائم لن يتحقق إلا من خلال مفاوضات مباشرة بدون شروط مسبقة على أساس حدود عام ١٩٦٧ مع تبادل للأراضي بشكل متفق عليه. وهناك طاقة أمل متاحة الآن لاستئناف عملية السلام، التي يجب ألا نفوتها.

وترحب أستراليا بزيارة أوباما رئيس الولايات المتحدة للمنطقة والعمل الذي أنجزه وزير خارجيتها كيري. فقيادة الولايات المتحدة مهمة جدا. ورئيس الوزراء نيتنياهو أكد على التزام حكومته الجديدة بحل الدولتين السلمي، والجلوس إلى طاولة المفاوضات بدون شروط مسبقة، والعمل معا من أجل إنهاء النزاع. وقال الرئيس عباس إن الفلسطينيين مستعدون للوفاء بكل التزامهم وواجباتهم. ولا بد أن تترجم هذه الإعلانات بسرعة إلى أفعال من جانب جميع الأطراف. وثمة بوادر تنم عن بيئة مؤاتية بصورة أكبر لكي يستأنف الإسرائيليون والفلسطينيون المفاوضات المباشرة. ونحن نرحب بضبط النفس الذي أبدته إسرائيل بعد هجمات الصواريخ التي انطلقت من غزة مؤخرا ونحث كل الأطراف على الالتزام بوقف إطلاق النار المتفق عليه في تشرين الثاني/نوفمبر. وبالمثل، نرحب بضبط النفس الذي تحلت به السلطة الفلسطينية بالامتناع عن

بالنظر التي تقع خارج سيطرة الحكومة السورية. وما يثير القلق أيضا استعداد عدد من الدول لتزويد المجموعات غير المشروعة في سوريا بالأسلحة، الأمر الذي قد ينتهي بسقوطها في أيدي الإرهابيين الذين يعيشون خرابا في أنحاء البلد. وإذا ما انتصرت فكرة الحرب الشاملة التي تغذيها أقلية عدوانية من المجتمع الدولي، فسوف يؤدي ذلك فحسب إلى زيادة تدهور الحالة وازدياد النشاط الإرهابي، بما في ذلك في البلدان المجاورة.

وعلى النقيض من هدف إطلاق حوار سياسي، فإن عددا من حلفاء المعارضة المسلحة يقومون بصورة سرية بدفع مشروع قرار شديد الضرر بشأن سوريا في الجمعية العامة. ونهيب بالدول أيضا ألا تستسلم للمحاولات التي تبذل على أساس ذرائع مختلفة، لتجاوز التحقيقات التي تطالب بها السلطات السورية بشأن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية على مقربة من حلب في ١٩ آذار/مارس. وللأسف، لم تبد الأمانة العامة الاتساق والشفافية اللازمين هنا. وتزايد حدة المواجهة يؤكد الحاجة إلى نهاية سريعة لكل العنف، واحترام حقوق الإنسان، وتحسين الحالة الإنسانية ومساعدة النازحين داخليا واللاجئين في البلدان المجاورة لسوريا. ومن الأهمية بمكان حث المنظمات الإنسانية الدولية والحكومة السورية للمحافظة على مستوى الثقة والتعاون البناء القائم حاليا، والحيلولة دون أي تقويض لتلك الثقة من خلال تسييس مصطنع للمشكلة الإنسانية.

والأولوية الحالية هي إرغام الأطراف المتحاربة كافة على وضع حد لكل العنف والجلوس إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء هيئة انتقالية وفق ما نص عليه بيان جنيف الختامي لمجموعة العمل من أجل سوريا الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه (S/2012/523، المرفق). ولا بد من تكثيف الجهود المشتركة لتنفيذ الاتفاقات وتجنب الانسياق وراء الحملة المريبة لإضفاء الشرعية على الهياكل التي تسعى للحلول محل

في سوريا (انظر S/PV.6949). فمن الواضح أن الحالة في سوريا قد بلغت مرحلة حرجة الآن. ويجب أن يكون حجم الأزمة الإنسانية وأثرها على الشعب السوري، علاوة على أثرها المزعزع لاستقرار جيرانها وعلى المنطقة، موضع اهتمام بالغ الأهمية من قبل مجلس الأمن. فتكلفة المزيد من التقاعس عن العمل لم تعد محتملة بالنسبة للشعب السوري نفسه، وهي لا تطاق أيضا بالنسبة لجيران سوريا، وخصوصا الأردن ولبنان، بل بالنسبة للعراق وتركيا أيضا، لكونها تواجه ضغوطا مدمرة جراء تدفقات اللاجئين وانتشار العنف، بالإضافة إلى ممارسة الانتهاكات عبر الحدود.

فقد كان هناك ٣٠٠٠ لاجئ يوميا في كانون الثاني/يناير ٥٠٠٠ لاجئ يوميا في شباط/فبراير ٨٠٠٠ في آذار/مارس في حين ارتفع العدد إلى أكثر من ذلك خلال الشهر الحالي. وبين كل أربعة من سكان لبنان هناك سوري واحد. ويقوم الآن في الأردن لاجئ سوري واحد بين كل خمسة من سكان الأردن. وإذا تزداد أعمال العنف سوءا، تصبح الآثار هائلة جدا، في حين تنهار قدرتنا على التصدي لها. ويجب على جميع الأطراف - وخاصة السلطات السورية - أن تتعاون تعاونا تاما مع الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى من أجل تمكين تلك المنظمات من الوصول، فضلا عن إزالة العقبات أمام تقديم المساعدة الإنسانية. وكما ذكرت وكيلة الأمين العام، أموس، إلى المجلس في ١٨ نيسان/أبريل، فإنه يجب أن يشمل ذلك إمكانية الوصول عبر الحدود أيضا. ويجب ضمان سلامة جميع العاملين في المجالين الإنساني والطبي.

وفي مواجهة هذه الكارثة الإنسانية المتزايدة، وما تمثله من تهديد مباشر للأمن والاستقرار في سوريا والبلدان المجاورة، فإنه يجب على المجلس أن يتصرف بشكل حاسم للوفاء بمسؤوليته. بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن، إلى جانب المساعدة على إنهاء الصراع في سوريا. وقد بين السيد

اتخاذ خطوات أحادية في المحافل الدولية. وبالطبع، لا بد من إنجاز الطرفين للمزيد من العمل. وبصفة خاصة، فإن النشاط الاستيطاني غير المشروع يقوض آفاق السلام بشكل مباشر ويهدد قابلية بقاء دولة فلسطينية على قيد الحياة.

إن استمرار دعم المانحين للتنمية الاقتصادية الفلسطينية يكتسي أهمية أساسية، شأنه شأن الإصلاح الاقتصادي المستمر الذي تقوم به السلطة الفلسطينية. ونأسف لاستقالة رئيس الوزراء فياض في هذا المنعطف الدقيق. ونقدر له دوره في بناء الأساس المؤسسي لدولة فلسطينية في المستقبل وجهوده للنهوض بالتنمية الاقتصادية ودفع عجلة الإصلاح. وعلى السلطة ألا تسمح بإهدار إنجازاته، ويتعين علينا مواصلة دعم جهودها. ونتطلع إلى أن تتخذ إسرائيل خطوات فورية لتخفيف القيود والسماح بتنمية اقتصاد فلسطيني مستدام. ونرحب باستئناف تحويلات الضرائب، ولكن يتعين تحسين تسوية الإيرادات الضريبية على أساس مستدام.

ونحث الفلسطينيين على وقف جميع أعمال العنف ضد إسرائيل وحل خلافاتهم الداخلية فضلا عن توحيد صفوفهم من أجل السلام. وبطبيعة الحال، فإن الجمود الحالي في عملية السلام ليس في مصلحة إسرائيل ولا الفلسطينيين، بقدر ما هو ليس في مصلحة المنطقة أو المجتمع الدولي بأسره. وقد مضى عليه وقت طويل، غير أنه لا يزال ممكنا كسر ذلك الجمود.

ومثلما تترتب عن الجمود في عملية السلام آثار على الاستقرار الإقليمي، فالأمر نفسه ينطبق على الأزمة التي تزداد تفاقمًا في سوريا، حيث يعاني الفلسطينيون أيضا من الصراع. فهناك ما يقرب من ٥٠٠٠٠٠ فلسطيني في سوريا الآن، ويواجه العديد منهم ممارسات التشريد والتمييز. وشأنها شأن سائر أعضاء المجلس، فقد روّعت أستراليا الإحاطات الإعلامية التي قدمها كبار مسؤولي وكالات الأمم المتحدة الأسبوع الماضي بشأن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان

في المنطقة، وتسريع وتيرتها، لأن السلام العادل والشامل يبقى الضمان الحقيقي للأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة.

وقد خلقت زيارة الرئيس باراك أوباما للمنطقة، والمساعي التي يقوم بها السيد جون كيري، الأمل في إمكانية إحياء العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين لتحقيق حل الدولتين. ونحن إذ نحبي ونتمنّى هذه الزيارة والمساعي، نتمنى الاستمرار والتوفيق لهذه الجهود، وما سيواكبها من تحركات للدفع نحو محاولة إحياء المفاوضات وإنجاحها.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر مرة أخرى بأن الجانب العربي برهن مرارا وتكرارا - وقد كانت آخرها مناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربية في الدوحة في آذار/مارس الماضي - على التزامه بالسلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، باعتباره خيارا استراتيجيا. وبرهن على ذلك أيضا بتأكيد التمسك بمرجعيات عملية السلام، وخصوصا مبادرة السلام العربية التي أكدت عليها مؤتمرات القمة العربية المتعاقبة منذ سنة ٢٠٠٢.

وقد أظهرت التجربة أن مرونة الجانب الفلسطيني والعربي ما زالت للأسف الشديد، تصطدم بتعقيد الاحتلال ومواصلة الاستيطان، وخاصة في مدينة القدس، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا لآفاق الحل النهائي المتعارف عليه دوليا، من منطلق أن الاستيطان دأب على رفضه والتنديد به المجتمع الدولي، باعتباره ينتهك القانون الدولي ويخالف قرارات الأمم المتحدة ويحول دون توفير الشروط الموضوعية الضرورية لاستئناف المفاوضات.

ولا يخفى على أحد أن مدينة القدس الشرقية هي المستهدفة الأولى من سياسة الاستيطان الرامية إلى تغيير التركيبة السكانية والمعلم الدينية والثقافية والحضارية لهذه المدينة ذات الأبعاد الرمزية والمكانة المتميزة لدى سائر أتباع الديانات السماوية، وطمس هويتها وعزلها عن محيطها الفلسطيني.

الإبراهيمي بوضوح للمجلس كيف أن بوسع هذه الهيئة دعم الجهود التي يبذلها، بما في ذلك عن طريق البناء على الاتفاق الذي توصل إليه فريق العمل في جنيف في حزيران/يونيه الماضي. وقد آن الأوان لأن يستجيب المجلس للنداء الذي وجهه السيد الإبراهيمي، وأن يعمل بحزم كي يتسنى تحقيق حل سياسي للأزمة وإنهاؤها.

وندعو كلا من الحكومة السورية والاتلاف الوطني السوري المعارض، إلى الانخراط في حوار مجد حقيقي بهدف الانتقال بصورة منظمة وشاملة إلى سوريا المستقبل التي تسودها الديمقراطية وتتمارس فيها سيادة القانون. وسيكون احترام القانون الإنساني الدولي، والتواصل مع طوائف الأقليات، ورفض أيديولوجية التطرف عناصر أساسية لسوريا المستقبل.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء جميع الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. وندعو الحكومة السورية إلى السماح بإجراء تحقيقات من قبل الأمين العام في تلك الادعاءات فوراً ودون عوائق. وإذا ثبت أن تلك الادعاءات تستند إلى أدلة كافية، فإنه يجب أن يكون المجلس على أهبة الاستعداد للاستجابة لذلك بمصداقية وعلى وجه السرعة.

ونحن الآن في السنة الثالثة من الصراع السوري. ولا يمكننا أن نواصل الفشل في تحقيق ما نعلم جميعا الذي ينبغي أن نفعله: الشروع في وضع حد لهذه الحالة الكارثية.

**السيد لوليشكي (المغرب):** أسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أتوجه بالشكر إلى السيد جيفري فيلتمان، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن تطورات الوضع في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك فلسطين.

تمر القضية الفلسطينية منذ توقّف عملية السلام في عام ٢٠١٠. منعطف تاريخي وحاسم، يستوجب من المجتمع الدولي - ممثلا في هذا المجلس - التدخل لاستئناف عملية السلام

جديد لمساعي السلام. ومن هذا المنطلق، فإن الأطراف كافة مطالبة اليوم، أكثر من في أي وقت مضى، بالتدخل بقوة لتنفيذ الحل السياسي القائم على خيار الدولتين من خلال بلورة خطة سياسية واضحة، وإطلاق مفاوضات جادة، ضمن إطار زمني محدد، ووفقاً لآليات محددة كذلك تؤدي إلى تحقيق حل الدولتين على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

إننا نطمح إلى أن تكون سنة ٢٠١٣ سنة تحقيق تسوية سياسية تتيح، أخيراً، للشعب الفلسطيني إقامة دولته المستقلة القابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل. وستدعم المملكة المغربية، من موقعها كعضو غير دائم في هذا المجلس، كل الجهود، الإقليمية منها والدولية، الرامية إلى تنشيط عملية السلام لتحقيق حلم جميع شعوب المنطقة في شرق أوسط يعمه السلام والأمن والتعاون والرخاء. ولن تتردد المملكة المغربية حينما تبلور إرادة سياسية صادقة لدى الحكومة الإسرائيلية في الإسهام، كما فعلت من قبل، في تحقيق هذا السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط على أساس المقومات المتعارف عليها.

إن تركيزنا على القضية الفلسطينية يجد مبرره في كونها لب النزاع العربي الإسرائيلي، وفي تخوفنا من أن يصبح عدم حلها كارثة على مستقبل الأجيال الحاضرة والقادمة ووصمة في جبين هذه المنظمة. وهذا الأمر لا ينسينا، طبعاً، استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية في الجولان السوري والجنوب اللبناني، مطالبين من جديد إسرائيل بالانسحاب من هذه الأراضي لتحقيق السلام الدائم والشامل في المنطقة.

كما نعرب مرة أخرى عن انشغالنا الكبير بخطورة الأوضاع التي يعيشها الشعب السوري الشقيق، وتداعياتها الإنسانية. ونؤكد من جديد قناعتنا بضرورة وقف أشكال العنف كافة، وتشبثنا بأهمية التحرك الموحد لهذا المجلس من أجل خلق الظروف المواتية لبلورة جهود دولية تفضي إلى

إن المملكة المغربية التي تترأس - في شخص جلالة الملك محمد السادس - لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، تطالب مرة أخرى المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته الكاملة والتاريخية إزاء وقف انتهاك حرمة الأماكن المقدسة، الإسلامية منها والمسيحية، واحترام الوضع القانوني لمدينة القدس، بوصفها أرضاً للتعايش بين جميع الأديان السماوية.

تعيش الأراضي الفلسطينية المحتلة ظرفاً اقتصادياً صعباً. ومن شأن تدهور هذا الوضع أن يهدد المنجزات التي حققتها السلطة الفلسطينية على درب بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية. ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نرحب بكل الجهود الخيرة لمعالجة هذا الوضع ومنع تدهور الأحوال المعيشية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إننا ندعو مرة أخرى إلى إنهاء الحصار الذي ما زال قطاع غزة يعاني منه منذ سنة ٢٠٠٦ وإيحاء عقاباً جماعياً لأكثر من ١,٦ مليون فلسطيني، بينهم أكثر من مليون لاجئ. كما نؤكد على ضرورة الامتناع عن انتهاك اتفاق التهدئة الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي لتفادي المساس بالمدينين الأبرياء. فهذا الاتفاق يضمن الأمن لكل الأطراف على حد سواء.

كما نشجع الفصائل الفلسطينية على استكمال المصالحة الوطنية الفلسطينية، لأن وحدة الموقف الفلسطيني مكتسب يخدم القدرة التفاوضية لدى الجانب الفلسطيني وهدف السلام ككل.

فيما يتعلق بملف الأسرى الفلسطينيين، نطالب إسرائيل من جديد بأن تضع حداً لمأساة آلاف الأسرى الفلسطينيين خاصة المرضى والمضربين عن الطعام والأطفال والمحتجزين في إطار ما يسمى بالاعتقال الإداري.

إننا إذ نقدر تشبث الجانب الفلسطيني الراسخ بخيار المفاوضات للتوصل إلى السلام على أساس الشرعية الدولية، نحذر من أن الوضع الراهن في المنطقة لا يتحمل أي فشل

على أهمية مبادرة السلام العربية التي توفر الدعم الإقليمي للحل الشامل والعاقل والدائم.

كما أشار الأمين العام، فإن على الأطراف المشاركة كافة أن تعمل من أجل بعث الحياة في عملية السلام، وهيئة بيئة مؤاتية لاستئناف المفاوضات، وفتح أفق سياسي ذي مصداقية لتحقيق حل الدولتين. وكما قلنا مرارا وتكرار، وأود أن أشدد على ذلك مرة أخرى، فإن من الشروط اللازمة للنجاح ضرورة كفالة أن تسترشد العملية بالمقاييس المعيارية التي يضعها ميثاق الأمم المتحدة وهدف تحقيق تسوية شاملة على أساس القانون الدولي.

وغني عن القول إن تحقيق نتائج ملموسة سوف يكون مستحيلا في غياب الالتزام الصارم والجهود المتفانية من جانب الأطراف. وتشكل الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة عائقا خطيرا وتهديدا لعملية السلام وآفاق تحقيق حل الدولتين. ولطالما نددت أذربيجان رافضة الممارسات الاستيطانية غير القانونية. بموجب القانون الدولي ويجب أن تتوقف فوراً وبدون شروط. ومن المهم أن تفي الأطراف بالتزاماتها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وأن تحجم عن الإتيان بأي عمل يقوضه.

من الضروري أيضا استغلال ميزة التنوع الثقافي بتعزيز الحوار بين المجتمعات، وتعزيز المصالحة، مع استنكار أي مظهر من مظاهر عدم التسامح الديني والعنقي ورفضه رفضا باتا. وندعم الجهود الجارية لتحقيق المصالحة الفلسطينية تحت قيادة الرئيس عباس، ونعرب عن أملنا في أن تتحقق الوحدة الفلسطينية قريبا. لا بد من تعزيز الدعم الاقتصادي والإغاثي لفلسطين. وتتطلب الحالة الإنسانية أيضا استمرار الاهتمام والمساعدات الدولية، لا سيما من أجل كفالة تدفق المعونات الإنسانية بدون عوائق عبر المنطقة. ومن الضروري وضع حد لمعاناة السجناء والمعتقلين الفلسطينيين.

وضع حد للاقتتال والتوصل إلى حل يلبي طموحات الشعب السوري في الحرية والتعايش بين جميع مكوناته العرقية والدينية، وتحترم فيه الوحدة الوطنية والسلامة التراب السوري.

وأخيرا لا يفوتني التذكير بموقف المغرب المتشبه باستقرار لبنان، ووحدة شعبه، والتنويه بالروح الوطنية المسؤولة التي برهنت عنها جميع فئات الشعب اللبناني الشقيق. وحفاظا على أمن لبنان واستقراره وسيادته، نطل مقتنعين بأن القوى الوطنية اللبنانية قادرة، بحكمتها وتبصرها، على التوصل، عبر الحوار، إلى حل القضايا العالقة والتوافق على تشكيلة الحكومة الجديدة وإجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة في موعدها الدستوري المحدد.

**السيد موسييف** (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أتقدم إليكم بالشكر، سيدي، على عقدكم هذه المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأشكر أيضا وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد فيلتمان، على إحاطته الإعلامية، وأشكر مندوبي فلسطين وإسرائيل على بيانتهما.

تضع المناقشات بشأن الشرق الأوسط مسائل ملحة على الواجهة يحتاج حلها إلى أن يكرس المجتمع الدولي لها نفسه على المدى الطويل وأن يقوم بتنسيق الجهود على النحو الصحيح. وبالرغم من أن عملية السلام بالتأكيد إحدى هذه المسائل، فإن تحقيق إنجاز كبير فيها أمر قد طال انتظاره وما زال بعيد المنال. بيد أن من الواضح ألا بديل اليوم عن السلام والمفاوضات، ويظل تعبيد الطريق لعملية سلام ذات مصداقية أولية رئيسية من أولويات المجتمع الدولي.

التطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة تعطي الأمل في أن الحالة قد تخرج من حالة الجمود الراهنة. وتشيد أذربيجان بالجهود الدبلوماسية وتدعمها، لا سيما تلك التي تضطلع بها حاليا الولايات المتحدة بهدف تيسير العملية، وإعادة تنشيط المفاوضات والإسهام في تعزيز الاستقرار في المنطقة. ونشدد

٢٠١٣ سيكون عاما حاسما بالنسبة لعملية السلام. وأعرب زعماء إقليميون وعالميون آخرون عن آراء مماثلة.

غير أن الحل القائم على وجود دولتين يتلاشى بسرعة. لم تجتمع فلسطين وإسرائيل على مدى السنتين ونصف السنة الماضية. هناك مأزق في عملية السلام. حذر وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري الأسبوع الماضي من أن فرصة الحل القائم على وجود دولتين تتلاشى بعد سنوات من الفشل وأن الفرصة لإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل سوف تضع في غضون عام أو اثنين. ليس هذا توقعا كئيبا. إنه واقع يتطور على الأرض. يؤكد هذا التحذير مدى إلحاح اتخاذ خطوات ملموسة بسرعة. من الضروري أن يعمل الجانبان. وتحقيقا لذلك، عليهما التغلب على شكوكهما المستمرة.

إن استمرار بناء المستوطنات وخطط إسرائيل لبناء مستوطنات جديدة في المنطقة هاء ١، سيعيق الحل القائم على وجود دولتين بتقسيم الضفة الغربية إلى جزأين، وتقطع أوصال الدولة الفلسطينية. إن واقع الدولة الواحدة سيكون غير مشروع وغير مستدام.

أعلنت بعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، أن المستوطنات الإسرائيلية ترمز إلى انعدام العدالة الشديد الذي يعانيه الشعب الفلسطيني (انظر A/64/490، المرفق). تحرم المستوطنات شعب فلسطين الحق في تقرير المصير وتميز ضده بصورة منهجية. ويدعو التقرير إسرائيل إلى الامتثال للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية بدون شروط مسبقة. ونحن نتفق معه في دعوته. لمصلحة كل من إسرائيل وفلسطين، يجب تجميد خطط الاستيطان الإسرائيلية الجديدة وإلغاء القرارات السابقة.

ومن مصلحة إسرائيل نفسها العمل من أجل التوصل إلى حل طويل الأجل ومستدام للنزاع العربي - الإسرائيلي. وفي

لا جدال في الحاجة الملحة إلى تجديد جهود السلام. علينا ألا نفوت الفرصة. ونود أن نعرب مرة أخرى عن اقتناعنا الراسخ بأنه يمكن تحقيق السلام والأمن والرخاء في الشرق الأوسط مع إبداء إرادة سياسية أكبر والتزام أقوى وبذل الجهود المتضافرة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

**السيد مسعود خان** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الشرق الأوسط. نشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية النافذة البصيرة التي جاءت في الوقت المناسب. هذه مرحلة هامة بالنسبة لفلسطين وإسرائيل، والمنطقة بأسرها. هناك قدر طفيف من التفاؤل في الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد فيلتمان اليوم.

ظهرت بارقة أمل بعد زيارتي الرئيس باراك أوباما ووزير الخارجية جون كيري إلى المنطقة. ينبغي تدعيم هذه البداية التحريية، بعد توقف طويل، من أجل توليد الزخم للانخراط واستئناف عملية السلام.

من الضروري لمجلس الأمن والمجموعة الرباعية والقادة الإقليميين تنشيط عملية السلام المتوقفة. وفي حين يجب أن تضطلع مختلف الأجهزة، بما في ذلك المجلس، بأدوارها، فإن الحكمة التقليدية هي أن أهم قوة دفع حاسمة لاستئناف عملية السلام سوف تأتي من إسرائيل وفلسطين. إن العمل صوب تحقيق السلام المستدام في مصلحة البلدين. نحن نعلم جميعا أن الدور القيادي من جانب الولايات المتحدة يمكن أن يقنع الجانبين بالجلوس إلى طاولة المفاوضات. إن العملية بحاجة إلى نقاط مرجعية ومواعيد نهائية.

يؤكد الأمين العام مجددا، في تقريره بمقتضى قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧، أن إنهاء الاحتلال وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين تأخر (انظر A/67/364). إنه يذكرنا بقوة أن عام

رابعا، يتعين وقف المعاملة اللاإنسانية للسجناء والمحتجزين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

خامسا، لقد تأخر كثيرا إجراء تحقيق مستقل في وفاة عرفات جرادات أثناء الاحتجاز لدى إسرائيل. يجب أن يبدأ ويستكمل من أجل تقديم الفاعلين إلى العدالة.

ونرحب بالاتفاق بين فلسطين وإسرائيل بشأن دور اليونسكو في القدس. إنه تدبير متوازن من تدابير بناء الثقة لكنه هام.

أود الآن أن أنتقل إلى سوريا. يجري تحطيم سوريا أمام أعيننا. كشفت الإحاطة الإعلامية التي قدمت الأسبوع الماضي إلى المجلس عن أن أكثر من ٧٠ ٠٠٠ شخص قد قتلوا (انظر S/PV.6949). السوريون يقتلون السوريين. تسلت المنظمات الإرهابية الأجنبية إلى داخل الأراضي السورية. حالات الإعدام دون محاكمة تتزايد. لجأ أكثر من ١,٣ مليون سوري إلى البلدان المجاورة. يحتاج حوالي ٧ ملايين شخص داخل سوريا إلى الرعاية والمساعدة الإنسانية. تتخذ الأزمة أبعادا أخطر كل يوم. ينذر العنف واللاجئون بتوريط المنطقة بأسرها في صراع أوسع نطاقا.

تمنع إملاءات السياسة الواقعية المجتمع الدولي والمجلس من القيام بأي تدخل فعال. وصلت الأمور إلى مرحلة حرجية. تخنق نظريات التسليح والانتصار العسكري المتنافسة قنوات الحوار والدبلوماسية.

يتعين وقف توريد الأسلحة إلى جميع الأطراف. يوجد داخل صفوف المعارضة بعض الكيانات والحركات المتحالفة مع القاعدة. استنادا إلى التجربة الليبية، سينتهي الحال بهذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين، الذين قد يدفعون المنطقة بأسرها إلى أزمة أوسع نطاقا.

هذا الصدد، فإن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجلولان السوري والأراضي اللبنانية ضروري. إن إنشاء دولة فلسطين قابلة للبقاء ومستقلة ومتصلة الأراضي على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والقدس الشريف عاصمتها، هو الحل الدائم الوحيد للقضية الفلسطينية.

حان الوقت أيضا للتماسك الوطني داخل فلسطين. لا بد من الحفاظ على الزخم صوب بناء وتوطيد المؤسسات الوطنية - الداخلية والشرطة والمالية والرعاية الصحية والتعليم. ينبغي عدم تباطؤ المساعدة المالية إلى فلسطين. ونأمل ألا يشار إلى الانتخابات التي جرت مؤخرا في إسرائيل وما يترتب عليها من تشكيل الحكومة بوصفه ميرا قلة الاهتمام باستئناف عملية السلام.

وبينما نواصل الضغط من أجل التوصل إلى حل طويل الأجل للصراع العربي - الإسرائيلي، يجب اتخاذ تدابير عاجلة للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني.

أولا، لقد أصبحت غزة سجنا كبيرا. وكما يطالب القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، لا بد من رفع الحصار المفروض على غزة. لا بد من رفع القيود الشديدة المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، وكذلك على حدود مناطق الصيد.

ثانيا، ينبغي إزالة نقاط التفتيش والحواجز من الضفة الغربية لأنها تعوق التنقل والتجارة. يقدم تقرير البنك الدولي إلى اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين في بروكسل في الشهر الماضي تفاصيل عن الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني نتيجة القيود الإسرائيلية. انخفضت الإنتاجية إلى النصف منذ أواخر التسعينات، وزاد معدل البطالة بمعدلات مضاعفة.

ثالثا، ينبغي تحويل إيرادات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية إلى رام الله في حينها.

والأسوأ من ذلك أن الاتجاه السائد لا يظهر علامات تحسن، إذ أن كلا الطرفين يحكمهما منطق الانتصار العسكري على الآخر، ولكن مع احتمال ضئيل جدا لتحقيق هذا الهدف. لهذا السبب لا تزال غواتيمالا تؤمن بإيماننا راسخا بأن الحل الوحيد للصراع الدائر في سوريا يكمن في أن يوافق كلا الطرفين على إلقاء السلاح، والتفاوض من أجل التوصل إلى حل سياسي.

ونحن لا نعتقد أن عسكرة الصراع سيحل المشاكل الأساسية التي أدت إلى المظاهرات التي شهدتها سوريا قبل عامين. بدلا من ذلك، إن مواصلة الكفاح المسلح لن يؤدي إلا إلى زيادة العنف الطائفي في البلد، مع وجود خطر إضافي يتمثل في امتداده إلى البلدان المجاورة. ونشعر أيضا بقلق عميق إزاء ظهور جماعات داخل المعارضة المسلحة لا تحفي ارتباطها بمنظمات إرهابية. ونعتقد أن تلك المنظمات ينبغي عدم السماح لها بالاستفادة من انعدام الاستقرار القائم.

إننا نعترف بالجهود المبذولة والعمل المنجز لوضع مختلف مجموعات المعارضة في سوريا تحت الراية ذاتها، مما أدى حتى الآن إلى إنشاء ما يسمى التحالف الوطني السوري. ومع ذلك، لا تزال قلقين إزاء أن تسمية "الممثل الشرعي للشعب السوري" مخصصة للتحالف. وتعتقد غواتيمالا أن أي انتقال يحدث في سوريا يجب أن يكون نتاج عملية تقودها سوريا وتحترم حقوق جميع الأطراف، وأنه من السابق لأوانه إضفاء الشرعية على مجموعة قد لا تحظى، على غرار الحكومة، بتأييد واسع من الشعب السوري، أقله انهما لم تنتخب ديمقراطيا. ويحدونا الأمل في أن تركز هذه المجموعة على تيسير عمل المتحاورين بغية المضي قدما في المفاوضات السلمية بين الطرفين. وبالنسبة إلى هذه النقطة، ينبغي أن يكون جليا وجوب مساءلة مرتكبي جميع الجرائم في سوريا على أفعالهم، كائنا من كانوا. فالفظائع التي ترتكب بهذا المدى في سوريا يجب ألا تمر من دون عقاب.

لقد وجه الممثل الخاص المشترك الأخصر الإبراهيمي ومقدمو الإحاطات الإعلامية الآخرون في الأسبوع الماضي نداءات قوية إلى المجلس للعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي. وما زلنا نرى أن بيان جنيف (S/2012/523، المرفق) يتضمن جميع العناصر الملائمة للحوار والإدارة السياسيين. لا يلوح في الأفق أي بديل آخر. لا بد من أن يجلس السوريون والبلدان الإقليمية والدول الكبرى مع السيد الإبراهيمي لتنفيذ بيان جنيف. إذا كان هناك أي تفكير جديد، من الضروري أن يتطور بسرعة وإطلاع أعضاء المجلس عليه. ويحدونا وطيد الأمل أن يحدث ذلك دون مزيد من التأخير لوقف المزيد من المذابح في سوريا.

ونناشد جميع الأطراف أن تواصل وضع ثقتها في السيد الأخصر الإبراهيمي كوسيط. ومن المهم أيضا أن يظل يمثل كلا من الأمين العام وجامعة الدول العربية.

**السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية):** بادئ ذي بدء، نود أن نشكر السيد جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

على الرغم من أن الفترات الفاصلة بين الجلسات التي نعقدتها حول هذه المسألة قصيرة، فإن الحالة في منطقة الشرق الأوسط تتغير بما يكفي لحدوث تطورات جديدة في كل مرة. وهكذا، حدثت في الأشهر الأخيرة بعض التطورات الهامة التي تستحق التعليق. لذلك سأركز على موضوعين اليوم - الحالة في الجمهورية العربية السورية وعملية السلام في الشرق الأوسط.

في ما يتعلق بالحالة في سوريا، ينصب عمل المجلس على التوصل إلى حل سياسي للصراع الذي يعصف بالبلد، ولكن بالرغم من الجهود العديدة المبذولة، لم نشهد سوى زيادة في أعمال العنف، من جانب الحكومة والمعارضة المسلحة على حد سواء، وأسفرت كلها عن مقتل آلاف المدنيين الأبرياء، ومعاناة ملايين الناس، وحدثت أزمة إنسانية ذات أبعاد خطيرة للغاية.

علاوة على ذلك، نشعر بالقلق ازاء الحالة السيئة للاقتصاد الفلسطيني، وأثرها السلبي على الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات الدولة. ونعتقد أنه من الضروري للمجتمع الدولي تأكيد دعمه للسلطة الفلسطينية، وتشجيع بلدان المنطقة والاقتصادات الناشئة على تقديم كامل المساعدات لتنشيط الاقتصاد الفلسطيني.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يبحث كلا الجانبين على تجنب أي اجراء أو عمل أو استفزاز يعوق إمكانية العودة إلى طاولة المفاوضات. ونعتقد أن المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، ملزم بإدانة جميع الانتهاكات المرتكبة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالسلامة، وباتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لوضع حد لتلك التجاوزات.

ولا يمكن توقع أن يتصرف الطرفان على نحو يتسم المسؤولية إذا لم تكن الادانة لأعمالهما وارادة.

وأخيرا، يرى وفد بلدي أنه لن يكون كلا الطرفين قادرين على الحياة معا في سلام، وفي إطار حدود آمنة ومعترف بها إلا باحترام حقوق كلا الشعبين وبالالتزام الصارم بالتوصل إلى حل سلمي.

**السيدة بيرسيغال (الأرجنتينية)** (تكلت بالإسبانية):  
أود بادئ ذي بدء أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية وعلى أفكاره. كما أود أن أشكر الممثل الدائم لإسرائيل، الذي كان موجودا هنا معنا في قاعة المجلس إلى وقت قصير لا يتجاوز بضع دقائق، والمراقب الدائم عن دولة فلسطين على البيانين اللذين ادليا بهما.

وثمة اتفاق واسع فيما بين المجتمع الدولي على أن الأشهر المقبلة ستكون حاسمة في ما يتعلق بإحياء عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين. كما أن هناك اقرارا عاما ومشتركا بأن عدم إحراز تقدم أو أي إخفاق جديد في هذا المسعى يمكن أن

بالإضافة إلى ذلك، تدرك غواتيمالا الحاجة الملحة إلى تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية في سوريا. فمن غير المقبول استمرار معاناة الشعب السوري. وفي هذا الصدد، على الرغم من أننا رحبنا بالتعهدات التي تمت في مختلف الاجتماعات التي عقدتها البلدان المانحة، نعتقد أنه من المهم تنفيذها. وفي السياق نفسه، لا غنى أيضا عن مساعدة جميع البلدان التي تقدم المعونات الإنسانية وتستقبل اللاجئين السوريين. والتأثير الذي يخلفه هذا الصراع داخل حدودها يستهلك هذه الموارد بسرعة، وبالتالي يضعها أيضا في حالة من الخطر.

وبالانتقال الآن إلى عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، نأمل أن تلتزم كل من إسرائيل وفلسطين في الأجل القصير بعملية السلام والعمل على تحقيق حل يؤدي إلى سلام طويل الامد ودائم. وفي هذا الصدد، اتخذت حكومتي في ٨ نيسان/أبريل قرارا يعترف بفلسطين كدولة. ولقد اتخذ ذلك القرار، الذي يستند إلى مبدأ حق تقرير المصير، مع مراعاة أهمية إعادة اطلاق المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين بدعم من المجتمع الدولي الامر الذي يؤدي إلى ابرام اتفاق نهائي يسمح لكلا الطرفين بالعيش في سلام ضمن حدود واضحة المعالم وآمنة ومعترف بها دوليا، ويكفل التعايش السلمي بين الشعبين. ونأمل أن تستأنف المجموعة الرباعية القيام بدور استباقي في هذا الصدد.

ونأمل قبل كل شيء أن تتحمل الأطراف المعنية مباشرة مسؤولية العمل من أجل إيجاد حلول قابلة للتطبيق في المدى القصير. وينبغي أن يكون عام ٢٠١٣ عام استئناف المفاوضات الموضوعية التي تأخرت طويلا بغية أن تؤدي إلى ابرام اتفاق نهائي لحل جميع المسائل والمطالب العالقة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن العمل الذي قامت به الولايات المتحدة في الأسابيع الأخيرة قد يساعد في توجيه هذه العملية وإعطاء الطرفين الزخم اللازم لإطلاق الحوار الذي تمس الحاجة اليه.

ونعلم أن نجاح هذه المساعي الجديدة سيتوقف بدرجة كبيرة على مدى الشوط الذي سيقطعه هذا الالتزام المتجدد نحو تقديم اقتراح ذي مصداقية وشامل من أجل استئناف المحادثات، التي لا بد أن تشمل الأطراف الفاعلة في المنطقة وخارجها التي أعلنت نيتها في الماضي قدما بطريقة منسقة. كما نعتقد أن بوسع الأمين العام أن يضطلع بدور بناء في ذلك الصدد بتأكيد مجدداً على إطار عملية السلام وضمان عدم انخراط الطرفين في سلوك يستحق اللوم عليه أو غير قانوني، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الحالة وتقويض الثقة المتبادلة.

كما نشيد بالخطط الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين وبجميع التدابير الهادفة إلى تعزيز بناء المؤسسات والاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية. ومع ذلك، فإن الأرجنتين على اقتناع، وهي تعلم من التجربة، بأن الاقتصاد والتنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي، باعتبارها أهدافا ليس في حالة فلسطين وحدها ولكن في أي مكان في العالم، ليست منفصلة أو مستقلة عن القرارات السياسية.

ولذلك السبب لن يكون ممكنا تعزيز الاقتصاد على المدى الطويل وتعزيز التماسك الاجتماعي أيضا بوصفهما توطيدا للمؤسسات الفلسطينية اذا لم يتوفر أفق سياسي لإنهاء الاحتلال.

وفضلا عن ذلك، لا بد أيضا أن يكون تخفيف حدة الحالة الإنسانية بالإضافة إلى كونه ضرورة قانونية واجتماعية وسياسية أمرا محوريا في الإجراءات الرامية إلى هئية بيئة مؤاتية لاستئناف المحادثات. وفي غزة على وجه الخصوص، من الحقائق الثابتة أن من شأن تمديد حدود صيد الاسماك إلى ١٢ ميلا بحريا أن يحدث تأثيرا كبيرا ومفيدا على الاحوال المعيشية لحوالي ٣٠٠٠ أسرة تعتمد على موارد مصائد الاسماك، وان من شأن رفع القيود المفروضة على دخول مواد البناء وعلى دخول السلع وخروجها أن يؤدي إلى تحسن فوري لحالة معظم القطاعات الضعيفة من

يلحق ضررا بليغا بالحل القائم على وجود دولتين. ولا شك أن نافذة الفرصة الحالية التي أشار اليها السيد فيلتمان للتوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين لا يمكن أن تتحمل المزيد من التأخير. فالوقت ملح، والفرصة المناسبة متاحة الآن. وهي ملحة لأنها ممكنة. ويعتقد المجتمع الدولي انه سيكون ممكنا بث حياة جديدة في عملية السلام.

ومع ذلك، نعلم أن الحالة على أرض الواقع لا تزال تمثل تحديات هائلة، طويلة الأمد وجديدة على السواء. وبالرغم من الدعوات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي، فان لا توجد أي علامات على أن إسرائيل تعتزم تعديل أو كبح سياستها الحالية للاستيطان، وهي تشكل عقبة حقيقية وملموسة وهائلة في طريق إحلال السلام. كما انه لا يبدو أنه سيكون هناك حل عادل وموات لمشكلة السجناء الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل، وهي مشكلة ازدادت حدة في الآونة الأخيرة.

وفي ذلك السياق، تمثل تسوية حالة سامر العيساوي أمرا محوريا للمحافظة على الاستقرار في الضفة الغربية. ولذلك رحبنا بأبناء القرار القانوني الذي يشير إلى أن السيد العيساوي سيتمكن الآن من ممارسة حقه في العودة إلى القدس من أجل استكمال قضاء فترة حكمه هناك وإنهاء إضرابه عن الطعام.

إضافة إلى ذلك، فان الهجمات بالصواريخ المستهدفة للأرض الإسرائيلية التي وقعت في الأسابيع الأخيرة تستحق الإدانة القاطعة وتظهر هشاشة وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وفي ذلك السياق، هناك عدد من الإشارات الإيجابية التي تدعونا إلى الاعتقاد، بتفاؤل حذر، بأن هناك إمكانيات حقيقية للتغلب على حالة الجمود الحالية. كما نود أن نشيد بالزيارة التي قام بها الرئيس أوباما مؤخرا إلى المنطقة وايضا بزيارات المتابعة السريعة التي قام بها وزير الخارجية كيري، وهي بلا شك مناسبات هامة في ذلك الصدد.

وحقيقة أن مجلس الأمن تمكن، قبل بضعة أيام، من التكلم بالإجماع حول الحالة الإنسانية في سوريا (انظر S/PV.6949) لا تظهر فحسب أن بوسعنا إنهاء الوضع الراهن المتمثل في الصمت غير المحتمل، بل تظهر أيضا أن الحل في سوريا هو حل سياسي ويجب أن يكون كذلك. وبالمثل، يجب على مجلس الأمن التغلب على خلافاته. وهذا ليس مجرد قرار سياسي، بل واجب أخلاقي أيضا.

وقد أوضحنا أننا ندعم ونؤيد تماما المبادئ التي حددها الممثل الخاص الإبراهيمي. ونحن لم نفعل ذلك في كانون الثاني/يناير الماضي فحسب، بل أعدنا التأكيد على هذا الرأي قبل بضعة أيام بالإعراب عن ثقتنا في كل من الممثل الخاص المشترك الإبراهيمي ومعايير بيان جنيف. وآمل ألا يكون ذلك مجرد تكرار آلي أو خطائي، ولكن قرارا من جانبنا كمجلس بالإسهام في إيجاد حل سياسي من أجل أشقائنا وشقيقاتنا في سوريا من خلال إجراء حوار صريح وشامل للجميع، وهو حوار يجب ألا تعرقه الوفود الأخرى أو تعوقه أو تمنع حدوثه.

وأخيرا، وبخصوص لبنان، ما زلنا بالتأكيد نشعر بالقلق إزاء تأثير الأزمة السورية على ذلك البلد. وكما قال المفوض السامي غوتيريس في هذه القاعة، فإن الأزمة قد أصبحت تهديدا وجوديا لبقاء الكثيرين ولأفاق مستقبل آخريين في لبنان. ونعرب مرة أخرى عن تأييدنا لسياسة النأي بالنفس التي تنتهجها الحكومة اللبنانية ونؤكد مجددا على مدى أهمية أن تحترم جميع القطاعات السياسية في لبنان هذه السياسة بوصفها عنصرا أساسيا للحفاظ على استقرار البلد.

على الرغم من التغييرات والاضطرابات التي تعم الشرق الأوسط، يجب ألا نغفل عن الأهمية المحورية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني في مداولاتنا بشأن السلام في المنطقة. فالسلام والأمن في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، موضوع مدرج على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ إنشاء المنظمة تقريبا. وقد

السكان. وتلك تدابير يمكن وينبغي اتخاذها بسرعة وبشكل كامل ولا بد من عدم تأخيرها أو تقويضها أو تجاهلها.

وأخيرا، نشيد باستكمال تسجيل الناجحين الفلسطينيين. وتلك خطوة تقنية هامة في الطريق نحو إنشاء حكومة للوحدة، ونحن ندرك أيضا أنه لا تزال هناك مشاكل كبيرة يتعين حلها من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق المصالحة الضرورية بين حركتي فتح وحماس، في سياق الالتزامات التي قطعتها منظمة التحرير الفلسطينية.

ويبدو أن إيجاد حل سريع للأزمة السورية عملية معقدة وخلافية وصعبة. ولم تتطور بشكل واف إشارات الانفتاح على الحوار التي وراحت قبل ثلاثة أشهر. والواقع أن الحوادث الخطيرة التي وقعت في الأسابيع الأخيرة على الحدود بين لبنان وسورية والمزاعم المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية تشير إلى أن النزاع يواصل انزلاقه في دوامة العنف ويدخل حاليا مرحلة جديدة تستدعي أقصى درجات القلق.

ونؤكد مجددا على اقتناعنا بأن الحل الوحيد الممكن للنزاع هو الحل السياسي. وبالرغم من ذلك، وبدلا من أن نشهد بذل جهود متضافرة من جانب من لديهم نفوذ على الطرفين بهدف اقناعهما بالجلوس حول طاولة المفاوضات، فإننا لا نزال نتلقى يوميا تقارير عن زيادة المساعدة العسكرية التي تقدمها الأطراف الفاعلة الخارجية لكلا الطرفين، ومن ثم تمكينهما من مواصلة تدميرهما المتبادل وتدمير بقية البلد.

والاستمرار في تزويد طرفي هذا النزاع بالسلح أمر أساسي في تزايد عسكرة الصراع. وأذكر بأن الأرجنتين حثت المجلس في كانون الثاني/يناير على اتخاذ تدابير مناسبة وعادلة بهدف وضع حد للإمدادات المتواصلة من الأسلحة ودوامة العنف التي أعقبتها.

ولقد آن الأوان فعلا لكي يقرر الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي اعتماد سياسة التقارب حقا و نعتقد أن الوضع الراهن استمر لفترة أطول من اللازم وأنه ينبغي للطرفين أن يعقدا العزم على الوفاء بالتزاماتهما بالتوصل إلى حل عن طريق التفاوض من أجل إقامة دولتين، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب على إسرائيل والسلطة الفلسطينية اتخاذ خطوات الآن لتعزيز الثقة المتبادلة.

وفي هذا الصدد، نرحب بإعادة فتح معبر كيريم شالوم المخصص لإيصال السلع والمعونات الإنسانية إلى قطاع غزة في ١٩ نيسان/أبريل. ونحث السلطات الإسرائيلية على أن تفعل المزيد برفع الحصار المفروض على قطاع غزة. ونحثها أيضا على إطلاق سراح الأسرى والمحتجزين الفلسطينيين الذين لم توجه إليهم اتهامات ولا يزالون في السجون الإسرائيلية. و نعتقد أيضا أن الوقت قد حان لإنهاء توسيع المستوطنات.

وفي الوقت نفسه، نحث حركة حماس مرة أخرى على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة للسيطرة على الجماعات المسلحة التي ترفض نبذ العنف والتي تقوض أعمالها الثقة التي كان بالإمكان، لولا هذه الأعمال، تعزيزها بين الحركة وإسرائيل منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

لا تزال مسألة اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات تشكل مصدر قلق بالغ لبلدي. والأمم المتحدة تبذل جهودا هائلة لمساعدة الآلاف من الأشخاص من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا). ولذلك، فإن بلدي يدين الهجمات التي شنها متظاهرون في غزة في ٤ نيسان/أبريل، مستهدفين مكتب أونروا. و نعتقد أنه لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لأعمال العنف هذه ضد موظفي المساعدة الإنسانية ومنشآت الأمم المتحدة الذين يحاولون مساعدة اللاجئين. وينبغي للسلطات في غزة أن تقدم الضمانات اللازمة للسماح للمكتب بمواصلة عملياته بسلام ودون معوقات.

تم تكريس الوقت والأمل والموارد والجهود بجميع أشكالها لإتاحة مجال لإدارة الأزمة، في أحسن الأحوال، ولكن ليس لحلها.

وفي هذا الصدد، فإن لدينا إطارا معياريا يشتمل على معايير ومبادئ للتوصل إلى حل دائم، يحظى بقبول دولي واسع. وعلينا معا أن نواصل النظر في أوجه قصورنا وكيف يمكننا تنفيذ هذا الإطار ليس لمصلحة الطرفين، فلسطين وإسرائيل، فحسب، ولكن أيضا لمصلحة المنطقة والعالم.

و يحدونا الأمل أن يؤدي الدعم القوي من قبل المجتمع الدولي للحل القائم على وجود دولتين إلى بذل الجانبين والجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة لجهود ملموسة بهدف إعادة إطلاق عملية السلام دون إبطاء وهيئة بيئة مواتية لاستئناف المفاوضات المباشرة من أجل التوصل إلى حل شامل يستند إلى رؤية للمنطقة تعيش بموجبها الدولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها. والأرجنتين ستواصل دعمها النشط لجميع المبادرات الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

**السيد مينون (توغو)** (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأشكر أيضا الممثل الدائم لدولة إسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين على بيانتهما. وسيغتنم بلدي الفرصة التي تتيحها هذه المناقشة لتناول المسألة الإسرائيلية - الفلسطينية والحالة في كل من سوريا ولبنان. والنظر اليوم في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، يوفر مناسبة أخرى لوفد بلدي ليس للإعراب عن قلقه العميق إزاء الأحداث الجارية في المنطقة فحسب، ولكن أيضا لتوجيه انتباه المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى الحاجة الملحة إلى العمل لحث جميع الأطراف على التغلب على العقبات التي تعترض سبيل تحقيق السلام والأمن في المنطقة.

دون أن يكون قادرا على التحرك لإنهاء هذه المأساة. وبالمنظر إلى هذه الحالة، يكمن الحل بلا شك في وضع حد للحرب.

وفي هذا الصدد، ترحب توغو بالدعوة التي وجهها مجلس الأمن في ١٨ نيسان/أبريل، إلى الطرفين من أجل إنهاء العنف بجميع أشكاله، والشروع في مفاوضات لانتقال سياسي على أساس بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويجب على مجلس الأمن البناء على الوحدة التي بلغها يوم ١٨ أبريل ١٨ لإجبار الطرفين على التوقيع على وقف إطلاق نار من شأنه فتح الطريق أمام الحوار الوطني الذي يمكنه وحده إنهاء الصراع.

فيما يخص لبنان، يساور بلدي القلق ليس فقط جراء استمرار انعدام الأمن على حدوده مع سوريا، ولكن أيضا وخصوصا جراء حجم احتياجاته الإنسانية. وعدا الآثار الأمنية المترتبة على الحرب السورية، التي تجلت في الاشتباكات التي حصلت بين الفصائل ومؤيدي كل طرف من أطراف النزاع، التي يدينها بلدي، تثير مسألة اللاجئين السوريين، الذين يقدر عددهم بأكثر من ١,٢ مليون شخص، وتزايد أعدادهم كل يوم، قلقنا. في الواقع، ثمة شعور بعبء هؤلاء اللاجئين في جميع مستويات الحياة في لبنان، ويُخشى أن تعرض هذه الحالة السلام والاستقرار للخطر في ذلك البلد.

وتدعو توغو مرة أخرى المجتمع الدولي والبلدان المانحة لمواصلة دعم الحكومة اللبنانية فيما يخص معالجة كل من الاحتياجات الإنسانية للاجئين وتزايد انعدام الأمن في المدن المضيفة. إننا نكرر جزيل شكرنا للبلدان المانحة على الجهود التي بذلتها لتحقيق تلك الغاية.

**السيد كيم سوك** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):  
أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية التفصيلية. يبدو أن عملية السلام في الشرق الأوسط مع دخولها الربع الثاني من العام، تقف عند مفترق طريقين متباينين. كان بوسع إسرائيل وفلسطين سلوك طريق أفضل من تلك التي

ولا مغالاة في التأكيد على أن حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين. ويجب قطعاً استئناف تلك المفاوضات التي مضى على توقفها الآن ما يقرب من ثلاث سنوات. وفي هذا الصدد، تود توغو أن تدعو المجتمع الدولي، ومجلس الأمن والمجموعة الرباعية على وجه التحديد، إلى ممارسة الضغوط بمختلف أشكالها على الطرفين للاتفاق على جدول زمني جديد لاستئناف المفاوضات.

إننا مقتنعون بأن الحوار يشكل السبيل الوحيد لإيجاد تسوية دائمة للصراع.

وفي هذا الصدد، يؤكد بلدي الدعوة التي وجهها خلال المناقشة التي عقدت في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.6906) لإعادة تفعيل خطة السلام العربية، ومبادئ مدريد وخارطة الطريق، بدعم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لها تأثير على أي من الطرفين. ولذلك فإننا نرحب بالقرار الأخير لجامعة الدول العربية المتعلق باستئناف العمل لإحياء عملية السلام. ويظل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تملك مقومات البقاء وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها، الهدف الذي يتعين على جميع جهودنا الإسهام في تحقيقه. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب ونؤيد جميع المبادرات، ولا سيما تلك التي اتخذت مؤخرا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي يمكنها الإسهام في تحقيق ذلك الهدف.

في سوريا، أفضت الحالتان السياسية والعسكرية السائدتان إلى تنامي الشكوك لدى المجتمع الدولي، بشأن إيجاد حل مستقبلي للأزمة. ويقودنا تدمير البنية التحتية للبلد، وتواصل عمليات القتل بشكل كبير، إلى جانب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والنزوح المكثف للمشردين واللاجئين، إلى الاعتقاد أن هذا البلد يدمر نفسه بنفسه، تحت أنظار العالم، من

في أن يؤدي إحراز تقدم حقيقي على المسار الاقتصادي، إلى إيجاد قوة دافعة إيجابية لكسر الجمود السياسي.

ثانياً، يساور وفد بلدي القلق جراء استئناف إسرائيل لأنشطة الهدم مؤخرًا في المنطقة (جيم) ونحن نحث حكومة إسرائيل على التخلي عن بناء المزيد من المستوطنات. ونرحب بالاتفاق الذي أبرم بين إسرائيل وفلسطين حول نشاط اليونسكو في البلدة القديمة من القدس. ونأمل أن يؤدي هذا التقدم البسيط إلى بناء ثقة أكثر وضوحاً للمضي قدماً.

ثالثاً، إن استقالة رئيس الوزراء فياض من السلطة الفلسطينية قد ألفت بظلالها على مستقبل السلطة الفلسطينية، والمصالحة بين حركتي فتح وحماس، ومستقبل عملية السلام. ويأمل وفد بلدي أنه سيتم قريباً تعيين شخص مقدر ليخلفه في منصبه، تحت قيادة الرئيس عباس.

من أجل أن تصب كل هذه المتغيرات في اتجاه تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إحلال السلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط، من الضروري امتناع إسرائيل وفلسطين عن الشروع في أعمال استفزازية وإبداء روح توافقية. ونأمل أن تستأنف المجموعة الرباعية أعمالها، وأن تكون لها بالاتفاق مع جهود الوساطة التي تبذلها الولايات المتحدة، أثر تآزري.

و تستدعي الحالة في لبنان اهتمامنا المتواصل. ويمكن لاستقالة رئيس الوزراء ميقاتي زيادة عدم القدرة على توقع المشهد السياسي الداخلي. ولأن الأزمة السورية على أبواب لبنان، يتعين تقييد جميع الأطراف بسياسة الحكومة المتعلقة بالنأي بالنفس، بغية منع تأجيج التوترات الطائفية داخل لبنان. وزاد تدفق اللاجئين، عدد سكان لبنان بأكثر من ١٠ في المائة. ونظراً لأن الأزمة السورية على وشك الانتشار عبر حدوده، ينبغي لجميع الفاعلين السياسيين الاتحاد لضمان سيادة لبنان وسلامة أراضيه في هذه المرحلة الحرجة.

قطعاً حتى الآن. وسيحدث اختيار كلا الجانبين اليوم كل الفرق. لقد شهدنا في الآونة الأخيرة، بصيص أمل خافت يسمح بتفاؤل حذر، ولكن ثمة أيضاً عناصر مخيبة للآمال. يجب على إسرائيل وفلسطين التعامل مع الحوادث غير المتوقعة التي تحدث بشكل يومي. لكن وبغض النظر عن مدى خطورة هذه الحوادث، يتعين على كلا الطرفين الحفاظ على المنظور الاستشراقي لحل متفاوض بشأنه لجميع المسائل.

بعد وفاة أسير فلسطيني في ٢ نيسان/أبريل، إندلعت الاحتجاجات، وتوفي خلال الاشتباكات شابان فلسطينيان. وهذه حلقة مفرغة مؤسفة يجب الخروج منها. ويدين وفد بلدي الهجمات الصاروخية من غزة. ويجب على كلا الطرفين الالتزام بوقف إطلاق النار المتفق عليه في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا الصدد، فإننا نشي على حكومة إسرائيل لإعادة فتحها معبر كرم سالم.

إن استمرار محنة سكان قطاع غزة أمر غير مقبول، وفي نفس الوقت، لا يمكن أن يبرر العداء تجاه المرافق والعاملين في المجال الإنساني. وأعمال العنف الذي ارتكبتها المتظاهرون ضد مركز الأمم المتحدة لتوزيع الأغذية هي أعمال يرثى لها. يجب ضمان سلامة وأمن ممتلكات الأمم المتحدة والموظفين العاملين في المجال الإنساني بغض النظر عن الحالة.

من منظور طويل الأجل، يحيط وفد بلدي علماً بالتطورات الخاصة الثلاثة. أولاً، من المشجع بذل حكومة الولايات المتحدة جهوداً لإشراك كلا الجانبين، فضلاً عن البلدان المجاورة، من خلال زيارتي الرئيس أوباما والوزير كيري إلى المنطقة. ونحن نتوقع أن تؤدي هذه الدبلوماسية الموكية إلى هئية مناخ يفضي إلى استئناف المحادثات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين. ونرحب بالاتفاق بشأن البحث عن سبل لمساعدة إحداث التنمية الاقتصادية في فلسطين. ونأمل،

فقد بدأت بالتدهور على نحو هائل. وبصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، فإننا نتشاطر الشعور العميق بالمسؤولية إزاءها. ويحدوني الأمل في أن يتمكن المجلس من كسر الجمود الحالي، ويسهم إسهاما مجديا في حل ذلك الصراع المأساوي.

**السيد لي باودونغ (الصين)** (تكلم بالصينية): أود أن أتقدم بالشكر إلى وكيل الأمين العام، فيلتمان، على إحاطته الإعلامية. وقد استمعت أيضا باهتمام إلى البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن فلسطين، وممثل إسرائيل.

لا تزال القضية الفلسطينية تشكل الأسباب الجذرية للمسائل المتعلقة بالشرق الأوسط وجوهرها، في حين يشكل الحوار والتفاوض السبيل الوحيد الممكن لحلها. وتشعر الصين بالقلق إزاء الركود الطويل الأمد الذي تمر به محادثات السلام. وقد عزز المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى تعزيز السلام في الآونة الأخيرة، في حين أعرب كلا الطرفين عن رغبتهما في استئناف محادثات السلام. وترحب الصين بتلك التطورات، وتأمل أن يغتنم كلا الطرفين الفرص المتاحة، وأن يعمل على التغلب على العقبات القائمة وتضييق شقة الخلافات فيما بينهما، إلى جانب اتخاذ التدابير اللازمة لبناء الثقة على نحو متبادل، واستئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

وما تزال الصين منفتحة على جميع المبادرات المهيئة لتجاوز الخلافات بين الطرفين واستئناف الحوار والمفاوضات. يصادف هذا العام مرور الذكرى السنوية العشرين للتوقيع على اتفاقات أوسلو، ونأمل ألا تكون هذه سنة عقيمة أخرى لمحادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل.

تمثل أنشطة الاستيطان الإسرائيلية السبب المباشر للجمود في محادثات السلام، علاوة على كونها العقبة الرئيسية أمام استئنافها. وينبغي أن تأخذ إسرائيل بزمام المبادرة عن طريق إنهاء الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة ومعالجة مسألة

تشكل الحرب الأهلية في سوريا إلى حد بعيد، أخطر أزمة من حيث حجم الخسائر البشرية ونطاق تأثيرها. لقد دخلت الأزمة عامها الثالث، وأسفرت عن مقتل أكثر من ٧٠ ٠٠٠ شخص، و ٤,٥ مليون مشرد داخلي و ١,٣ مليون لاجئ. أصدر خمسة رؤساء وكالات إغاثة إنسانية تابعة للأمم المتحدة بيانات مشتركة تحذر من أن الاستجابة الإنسانية قد بلغت حدودها القصوى. وأظهرت بياناتهم الضرورة الملحة لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية.

والمفجع للغاية بوجه خاص، معاناة الفئات الأكثر ضعفا، وخاصة النساء والأطفال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل معالجة معاناتهم وتوفير الدعم.

ترى جمهورية كوريا أنه يجب مساءلة جميع مرتكبي انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويحث وفد بلدي أطراف الصراع على وقف القتال فوراً، والانخراط في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي. وندعو أيضا البلدان التي لم تفعل ذلك بعد، إلى أن تقدم الدعم اللازم لإحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ومن الضروري أن تتضافر جهود المجتمع الدولي من أجل تقديم الدعم إلى الشعب السوري. فاستمرار محنته يندب مستقبل كئيب للأمة بأسرها. وعليه، فإن من المهم أيضا التأهب لتنفيذ عملية الإعمار في سوريا في المستقبل. وأود أن أبلغ المجلس - في ذلك الصدد - بأن حكومة جمهورية كوريا تعترم استضافة الاجتماع الثالث للفريق العامل المعني بالانتعاش الاقتصادي والتنمية التابع لمجموعة أصدقاء سوريا في حزيران/يونيه. تحقيقا لتلك الغاية، فإننا نتشاور الآن مع ألمانيا والإمارات العربية المتحدة، بصفتها الرئيسيين المشاركين للفريق العامل.

ويجزني أنه يتعين علي الاعتراف بأن الحالة في سوريا لم تتحسن منذ المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن قبل ثلاثة أشهر (انظر S/PV.6906). بل على العكس من ذلك،

ولا يزال الحل السياسي هو السبيل الممكن الوحيد لحل المسألة السورية. وتمر المسألة السورية في الوقت الحالي بمرحلة حرجة. ونحث الأطراف المعنية في سوريا - استنادا إلى بيان مجموعة العمل من أجل سوريا، الصادر في جنيف - على وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية في أقرب وقت ممكن، علاوة على الشروع في حوار سياسي وتنفيذ عملية انتقال سياسي بقيادة سورية. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي أيضا على زيادة جهود الوساطة من أجل الاضطلاع بدور إيجابي وبناء في التوصل إلى تسوية عادلة، سلمية ومناسبة للمسألة السورية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل رواندا.

أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، على إحاطته الإعلامية المتعمقة والغنية بالمعلومات عن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط. وأود أيضا أن أشكر السيد رياض منصور، المراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة لدى الأمم المتحدة، والسيد رون بروسور، الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، على الانضمام إلينا اليوم.

لقد دأبنا هنا في مجلس الأمن، على عقد مناقشة مفتوحة كل ثلاثة أشهر بهدف النظر في التقدم المحرز والعقبات التي تحول دون المضي قدما، إلى جانب متابعة عملية السلام في الشرق الأوسط. واجتمعنا هنا آخر مرة في ٢٣ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.6906) بهدف النظر في حالة الجمود التي تمر بها عملية السلام في الشرق الأوسط، وعلى وجه التحديد، في تنفيذ حل الدولتين. وها نحن نجتمع هنا اليوم لاستعراض ما أجزناه أو لم نجزه، فضلا عن تحديد مسار المضي قدما.

ويجب أن يكون التوصل إلى حل مستدام لعملية السلام في الشرق الأوسط هدفنا الاستراتيجي الجماعي. ويتعين على جميع الدول الأعضاء أن تضطلع بدورها في التزام تام بتلك الأهداف، وأن تقدم دعمها المعنوي والدبلوماسي والسياسي والاقتصادي

المعتقلين الفلسطينيين، بغية تهيئة الظروف اللازمة لاستعادة الثقة المتبادلة، واستئناف محادثات السلام في وقت مبكر.

ولا تزال الحالة الأمنية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - بما في ذلك قطاع غزة - خطيرة في الوقت الحالي. ويجب أن تنفذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بصورة فعالة. ونأمل أن تسارع إسرائيل برفع الحصار المفروض على قطاع غزة في أقرب وقت ممكن، فضلا عن التخفيف من حدة الحالة الإنسانية هناك. وندعو المجموعة الرباعية إلى اتخاذ تدابير ملموسة بهدف تشجيع استئناف المحادثات بين فلسطين وإسرائيل، في حين يتعين على مجلس الأمن أيضا القيام بدور أكبر في الحث على تسوية المسألة.

ولا تزال الصين ترى أنه ينبغي أن تسوي فلسطين وإسرائيل منازعاتهما عبر الحوار السياسي، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق المتعلقة بالشرق الأوسط. ويتمثل الهدف النهائي لتلك الجهود في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود عام ١٩٦٧، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام.

تؤيد الصين بقوة القضية العادلة للشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة. ولا تزال الصين تواصل تعزيز محادثات السلام عبر وسائلها الخاصة. فمن المتوقع أن يزور مبعوث الصين الخاص المعني بمسألة الشرق الأوسط، السيد وو سيكي، فلسطين وإسرائيل في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ نيسان/أبريل بهدف تبادل الآراء مع كلا الجانبين بشأن آخر التطورات في عملية السلام في الشرق الأوسط، والاضطلاع بتيسير أعمال السلام.

والصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي في الاضطلاع بدور بناء من أجل تحقيق السلام الشامل والعاقل والدائم في الشرق الأوسط في وقت مبكر.

لذا فإننا ندعو المجموعة الرباعية والبلدان التي لها نفوذ على كلا الطرفين إلى مضاعفة جهودها لطرح مبادرات جديدة من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط.

بالانتقال إلى الحالة في سوريا، أود أن أوضح أن الوضع غير محتمل. فالوضع الإنساني يتردى يوماً بعد يوم، والقتلى يعدّون بالألوف، وتجاوز عدد اللاجئين المليون، والمشردون داخليا فوق الثلاثة ملايين. هذه وصمة في ضمير العالم. ومن واجب المجتمع الدولي أن يتصدى لهذا الوضع. لقد ذكرنا السيد الإبراهيمي بأن المجلس هو الملاذ الأخير حين يتعرض السلام الدولي للخطر، وقد آن الأوان لترجمة مداواتنا وقراراتنا إلى أفعال.

بناء على التقرير الأخير الصادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، فقد وقعت انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي وحدث دمار شامل. وتفيد التقارير بارتكاب أطراف الصراع أعمال القتل، والاعتقال التعسفي، والعنف الجنسي، والتعذيب، وقد سمعنا الآن عن مزاعم تفيد باحتمال استخدام الأسلحة الكيميائية.

ستمعمل رواندا، بصفتها عضواً في مجلس الأمن، مع زملائنا على الحث على استجابة قوية وموحدة لتحقيق عملية انتقال سياسي في سوريا. أما التدخل العسكري في سوريا، فلن يؤدي إلا إلى زيادة القتل والعنف وظهور تنظيم القاعدة. في ذلك السياق، ما برحنا ندعم عمل المبعوث الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية السيد الأخضر الإبراهيمي في جهوده الرامية إلى إيجاد حل للصراع. ونعتقد أن على الجامعة أن تضطلع بدورها في إيجاد ذلك الحل.

في سعينا لمنع امتداد الصراع السوري إلى البلدان المجاورة، نأمل أن يتمكن لبنان قريبا من ضبط حدوده لتلافي الصدمات بين المتمردين السوريين ومقاتلي حزب الله، مما يعرض أرواح المدنيين للخطر في المناطق الحدودية. كما ندعو الحكومة اللبنانية إلى اتخاذ إجراءات لوقف اعتداءات حزب

لتحقيق تلك الأهداف في أقرب وقت ممكن. ويتمثل دورنا في المجلس في ضمان ترجمة المداوات والقرارات إلى أفعال.

لقد زار الرئيس أوباما كلا من إسرائيل وفلسطين في ٢٠ آذار/مارس. وتشكّل تلك الزيارة خطوة إيجابية في إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. ونعرب في ذلك الصدد عن تقديرنا لحكومة الولايات المتحدة على تلك المبادرة، ونأمل أن تؤتي الجهود نتائج ملموسة. ونشني أيضا على جهود الرئيس أوباما للمهادنة إلى تحقيق المصالحة بين تركيا وإسرائيل. فمن شأن المصالحة التركية/الإسرائيلية تحسين التنسيق الإقليمي في عملية السلام في الشرق الأوسط، فضلا عن منع انتشار أزمة الحرب الأهلية السورية.

وترى رواندا - شأنها شأن الاتحاد الأفريقي - أن حل الدولتين يمثّل السبيل الوحيد الناجع لكلا البلدين. وينطوي ذلك على إنشاء دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، والتي تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل. وعليه، فإننا نحث كلا الجانبين على دعم وتنفيذ تدابير بناء الثقة التي تسمح بالمضي قدما. وينبغي تفادي أي عمل قد يقوض حل الدولتين. ونكرر الإعراب عن رأينا الداعي إلى ضرورة الاعتراف التام بإسرائيل من قبل الشركاء الإقليميين، وأهمينغي لها أن تعيش في أمن داخل حدودها. وفي الوقت نفسه يجب الوفاء التام بتطلعات الفلسطينيين إلى دولتهم المستقلة سياسيا والتي تتوفر لها مقومات البقاء الاقتصادي.

ونحث جميع الأطراف على تعزيز وقف إطلاق النار في غزة، الذي تم التوصل إليه بوساطة الرئيس المصري، محمد مرسي. وتعرب رواندا عن قلقها إزاء تدهور الحالة الأمنية في الضفة الغربية. وندعو جميع الأطراف إلى تجنب التصريحات العامة التي من شأنها أن تزيد التوترات حدة.

وما زلنا نواصل دعم جهود الوساطة التي تبذلها المجموعة الرباعية، غير أننا نأسف للمأزق الدبلوماسي الحالي.

الله، وأن تبذل قصارى جهدها لكفالة سلامة المدنيين على الحدود اللبنانية - السورية.

وأن يقوم بإنفاذ حل مستدام للصراعات في الشرق الأوسط يعيد إليه مصداقيته. ولذلك فإننا ندعو الجميع على تحمل المسؤولية.

أستأنف الآن مهامي رئيسا للمجلس.

لا يزال هناك عدد من المتكلمين المتبقين على قائمة المشاركين في هذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣|٢٥.

وختاماً، فإن حل المأزق في الشرق الأوسط ليس بالأمر المستحيل، لكننا بحاجة إلى حلول واقعية تقوم على المبادئ والقواعد الدولية. ويتطلب ذلك أن يبدي أصحاب المصلحة ذوو النفوذ الإرادة السياسية القوية، وأن ينظروا في احتياجات شعوب المنطقة وأممها وأن يستجيبوا لها. وغني عن القول أن على مجلس الأمن أن يؤدي دوره المطلوب الذي تمليه عليه ولايته،